بحث فقهي معاصر محكم

مجلة القلم ـ 2023 العدد 39 علمية ـ دورية ـ محكمة

تخريج النوازل السياسية المعاصرة على القواعد الفقهية الكبرى

تخريج النوازل السياسية المعاصرة على القواعد الفقهية الكبرى

تأليف

د. طالب بن عمر بن حمدة الكثيري

جامعة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية
علمٌ.. وقيم
رؤية 2025 2025

مجلة القلم

للعلوم الإنسانية والتطبيقية

علميَّة - دوريَّة - محكَّمة

printer ISSN
2410-5228
Online ISSN
2708-4981

السنة العاشرة
العدد التاسع
والثلاثون
9 - 10/ 2023م

2025 رؤيـــة

Al Qalam university for Humanities and Applied Sciences

Knowledge and Values

Al-Qalam

Journal

for Humanities and Applied Sciences

Scientific-Periodical-Peer Reviewed

10TH Year
Issue
(39)
September - October
9-10 / 2023

printer ISSN
2410-5228
Online ISSN
2708-4981

مجلة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية (علميَّة - دوريَّة - محكَّمة)
الرقم الدولي النسخة المطبوعة (ISSN 2410-5228)
الرقم الدولي النسخة الإلكترونية (ISSN 2708-4981)
معامل التأثير العربي (٢٠٢٢/١,٤١)
رقم الإيداع بوزارة الثقافة (٢٠١٩/١٩٩م)
تصدر عن جامعة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية - مدينة إب
الجمهورية اليمنية

هيئة التحرير

أ.د/حسن بن محمد شبالة	رئيس التحرير
أ.د/ علي محمد مقبول الأهدل	نائب رئيس التحرير
أ.د/ماجد بن محمد شبالة	مدير التحرير
م.فؤاد ناجي شحرة	نائب مدير التحرير
أ.م.د/محمد قاسم الشرماني	مراجع لغوي (لغة انجليزية).
أ/أحمد قايد علي الحمودي	مراجع لغوي (لغة عربية).

الهيئة الاستشارية

أ.د./ عبدالله محمد الفلاحي.	أ.د./ أحمد غالب الهبوب.
أ.د/ منير عبد الجليل العريقي.	أ.د./ يحيى أحمد الصهباني.
أ.د./ فائز محمد أحمد الغرازي.	أ.د./ أحمد علي الحزمي.
أ.د / نعمان أحمد علي فيروز.	أ.م.د /محمد حمود السمحي.
أ.م.د / طاهر سيف غالب.	أ.م.د/ سلطان حسن الحالمي.

أ.م.د / خالد عبدالله الصوفي.

الناشر:

جميع الحقوق محفوظة لـــ:

جامعة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية -الجمهورية اليمنية - إب

فلا يسمح بإعادة طباعة هذه المادة، سواء كان عن طريق النسخ أو التصوير أو بأي طريقة إلا بإذن خطي من الناشر.

هاتف: ٤/٤٥٦٦٥٩ - ٩٦٧ + فاكس: ٤١٧٧٣٧/ ٤ - ٩٦٧ +

البريد الإلكتروني: Journal@quni.edu.ye

موقع المجلة على الشبكة العالمية: www.quni.edu.ye/journal

موقع الجامعة على الشبكة العالمية: www.quni.edu.ye

القواعد العامة للنشر:

تنشر المجلة البحوث باللغتين العربية والإنجليزية، في مختلف فروع المعرفة النظرية والتطبيقية، والتي تتوافر فيها الشروط الآتية:

١. أن يكون البحث أصيلاً ولم يسبق نشره.
٢. أن تتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على المنهجية المتعارف عليها في كتابة وتوثيق البحوث العلمية.
٣. ألا يتعارض مع قيم وثوابت المجلة.
٤. أن يكون البحث مكتوبا بلغة سليمة، وفق القالب الفني للمجلة مراعياً الرسومات والأشكال – إن وجدت –، وألا تزيد عدد صفحات البحث النظري عن (٣٠) صفحة، والبحث التطبيقي عن (٢٠) صفحة متضمنة الهوامش والمراجع.
٥. أن يحصل البحث على تقييم إيجابي لا يقل عن جيد.
٦. أن يوقع الباحث على نموذج الاقرار بأن بحثه لم يسبق نشره.

إجراءات التحكيم والنشر:

١. يرسل البحث على عنوان المجلة حسب القالب الفني للمجلة المعتمد في موقع المجلة، بحيث يظهر في غلاف البحث اسم الباحث، ولقبه العلمي، ومكان عمله.
٢. يرفق بالبحث ملخصان للبحث باللغتين العربية والإنجليزية في حدود (١٠٠-١٥٠) كلمة لكل ملخص، على أن تكون ترجمة الملخص إلى اللغة الإنجليزية صحيحة ومتخصصة ولن تقبل الترجمة الحرفية للنصوص عن طريق مواقع الترجمة على الإنترنت.
٣. تخضع البحوث المقدمة إلى المجلة لفحص أولي من قبل هيئة التحرير لمعرفة مدى توافقها مع شروط وقواعد النشر في المجلة.
٤. تتولى هيئة تحرير المجلة إحالة البحوث المقدمة إلى محكمين مختصين لتقييمها حسب الشروط العلمية والمنهجية للبحوث، وبطريقة سرية.
٥. في حالة وجود ملاحظات جوهرية أو شكلية من المحكم؛ ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات المطلوبة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر مع ضرورة التزام الباحث بإجراء التعديلات المنصوص عليها في تقرير المحكم.
٦. يُخطر الباحث بقرار صلاحية البحث من عدمه برسالة رسمية من المجلة خلال شهرين على الأكثر من تاريخ استلام البحث.
٧. ترتب البحوث في المجلة وفق اعتبارات فنية وموضوعية لا علاقة لها بقيمة البحث.

فهرس المحتـويـات

م	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحات
١	كتاب : الإعجاز العلمي في السنة النبوية للأستاذ الدكتور زغلول النجار دراسة وتقويم	د.علي عبدالرحمن عبدالله العويشز	١-٢٦
٢	المسائل العقدية المستنبطة من قصة ذي القرنين	د. محمد عبد الرحمن حبنكه الشهير بالميداني	٢٧-٧١
٣	إنجيل يوحنا (نقد الدليل وإبطال المدلول)	د. عبدالرحمن أحمد كايد الصمادي	٧٢-٨٧
٤	المنهج النبوي في أسلوب المجاملة في الدعوة إلى الله تعالى- دراسة تحليلية	د.عبدالرحمن سيف الحارثي	٨٨-١١٦
٥	منهج القفال في كتابه شمائل النبوة دراسة مقارنة	أ. نوف بنت حمد مصلح آل رشيد	١١٧-١٤٦
٦	كفارة القتل (ماهيتها، وما تجب به ، وخصالها - دراسة مقارنة)	أ.د. صالح عبد الله عبد الرحمن اللاحم	١٤٧-١٩٠
٧	السندات (ماهيتها، وأنواعها، وأحكام التعامل بها، وزكاتها)	د.صغير محمد الصغير	١٩١-٢١٦
٨	اعتبار المقاصِد الحاجيَّة في التَّبرع بالأعضاء وغرسها	د. مريم بنت عبدالخالق عبدالكريم الغامدي	٢١٧-٢٦٦
٩	تخريج النوازل السياسية المعاصرة على القواعد الفقهية الكبرى	د. طالب عمر حيدرة الكثيري	٢٦٧-٣١٥
١٠	درجة ممارسة القيادات الإدارية في جامعة تعز لمهارات القيادة التشاركية	أ.أنور فارس شاجع سنان	٣١٦-٣٥٢
١١	مستوى تمثل طلبة كلية التربية في جامعة إب للقيم الاجتماعية من وجهة نظرهم	د. ماجد علي حسن الدعيس	٣٥٣-٣٧٧
١٢	آليات مقترحة لتطبيق منهجية الكايزن للتحسين المستمر في الجامعات اليمنية	د. وليد قاسم يحيى اليافعي د. أمين عبده سعيد اليفرسي	٣٧٨-٤١١
١٣	معوقات توظيف نتائج دراسات مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي الفلسطيني وسبل الحد منها	أ. هيا محمد عبد الله الدردساوي	٤١٢-٤٤١

تخريج النوازل السياسية المعاصرة على القواعد الفقهية الكبرى[1]

د. طالب بن عمر بن حيدرة الكثيري

أستاذ الفقه المشارك بجامعة سيئون

han2009shi@gmail.com

Applying remarkable jurisprudence rules to political crises

Dr. Taleb bin Omar bin Haidarah AlKathiri

Associate Professor of Jurisprudence, Seiyun University

ملخص البحث:

لما كان موضوع الإمامة ركنًا أصيلاً في حراسة الدين وسياسة الدنيا، جاء هذا البحث ليجمع أبرز النوازل السياسية للشأن الداخلي والخارجي للدولة المسلمة، وعلى مستوى الأفراد والدول، متناولاً لما يأتي:

(١) النوازل السياسية للشأن الداخلي، المتعلقة بانتقال السلطة؛ كـ(نازلة الانتخابات)، والمتعلقة بمعارضة السلطة؛ كـ(نازلة المظاهرات السلمية).

(٢) النوازل السياسية للشأن الخارجي للأفراد؛ كـ(نازلة اللجوء السياسي)، والمتعلقة بالشأن الخارجي للدول؛ كـ (نازلة معاهدات التحاكم للقانون الدولي).

(٣) ثم عرض هذه النوازل على القواعد الفقهية الخمس الكبرى، وإبراز أثر كل قاعدةٍ منها على النازلة؛ في استخراج أحكامٍ مستجدة، أو ضبط أحكامٍ سابقة.

الكلمات المفتاحية: النوازل، السياسة، القواعد الفقهية، الانتخابات، المظاهرات.

Abstract:

This article aims to tackle the remarkable jurisprudence rules and applying them to political crises. This is due to the fact that Imamate is an original issue in guarding Islam and world politics. Thus, this study tackles the following issues:

(1) Internal affairs to political crises related to the transmission of power as in the case of *elections crisis*, and those related to opposing the authority as in the case of *peaceful demonstrations*.

(2) External political crisis affairs for individuals like political asylum and those related to the States' Outer Affairs as in the case of *Arbitration treaties of international law*.

(3) Studying these crises in light of the five remarkable Islamic jurisprudence rules, highlighting the impact of each rule on each crisis in extracting new rules or adjusting previous ones.

Keywords: Political crises, Imamate, jurisprudence rules, elections, demonstrations.

[1] تاريخ الاستلام: ١٧ / ٩ / ٢٠٢٣، تاريخ القبول: ١٠ / ١٠ / ٢٠٢٣

المقدمة:

الحمد لله الذي جعل لكل نازلةٍ حُكمًا، فأبدع شرعه، وأحكم نظامه، وجعل كتابه بين الناس حَكمًا، فأرسل رسولاً فبيّنه، وبالآداب زيّنه، فجاء على أجلّ هدايةٍ وأجمل حِكمة، ثم أخلف بعده ورثته من العلماء الراسخين، والأئمة المهديين، فجلّوا محكَمه، وردّوا إليه متشابهه، فكانوا عليه أدلاء، وبه حُكماء، وبعد:

فلأجل السير على نهج من سلَف، وتجلية أحكام ما بعدهم مما استجدَّ وخلَف، جاء هذا البحث.

أهمية البحث وأهدافه :

تتجلى أهمية الكتابة الفقهية حول المسائل المتعلقة بهذا البحث وأهدافها من عدّة معالم، أبرزها:

أولاً: خدمة ركن الدين الأسمى، وولايته العظمى – الإمامة –، فهي (موضوعةٌ لخلافة النبوة، في حراسة الدين وسياسة الدنيا، وعقدها لمن يقوم بها في الأمة واجب بالإجماع).(١)

وثانيًا: استجلاء أحكام الشرع المطهَّر حول نوازل إفرازات تطوّر العمل بالأصل الشرعي، أو وِلادات وقائع محاكاة الطابع الغربي.

وثالثًا: بيان عظمة هذا الدين، وصلاحيته لكل حال واحتياج؛ من خلال إظهار جلالة قواعده الفقهية الكبرى، واستيعاب ضوابطها للمستجدّات السياسية المعاصرة.

الدراسات السابقة:

كتبتُ في الفقه السياسي كتابات عدّة؛ قديمًا وحديثًا، تطورت مباحثها بتطور مسائله، فمنها:

أ- ما كُتب في الأحكام العامة للسياسة الشرعية والإمامة؛ في بطون كتب التفسير والفقه والحديث، وفي كتابات المعاصرين؛ نحو:

- الإمامة في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية، سنة ١٤١٣هـ-١٩٩١م، للباحث علي بن هلال العبري، تحدث فيها عن الإمامة في الخلافة الراشدة وفي الملك العضوض، وطرق عقد الولاية، وواجبات وحقوق الإمام.
- الفقه السياسي الإسلامي، للدكتور خالد الفهدوي، كتاب نُشِر في طبعته الأولى سنة ٢٠٠٣م، تناول فيه الكاتب كتابات المدارس السياسية الإسلامية المتعددة، وعرَّج على السياسات الشرعية للأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ثم بيّن قواعد السِّلم والحرب.
- القواعد والضوابط الفقهية وتطبيقاتها في السياسة الشرعية، لفوزي عثمان الصالح، دار العاصمة، بالرياض.

والأخير عنى بالقواعد الفقهية المتعلقة بالسياسة الشرعية عامة، ولم يفرد باب الإمامة، ولم يخصص الحديث

عن النوازل المعاصرة.

ب- أو تلك التي تناولت مسائل معيّنة، دار الاجتهاد الجماعي والفردي حول أحكامها الشرعية؛ نحو:

- الانتخابات وأحكامها في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير في جامعة الملك سعود بالرياض، نُوقشت سنة ١٤٢٨هـ، للباحث فهد بن سعود العجلان، ناقش نازلة الانتخابات؛ بعرض صورها وتخريجاتها، وأحكام الناخبين والمرشحين، ثم تناول أحكامًا متعلقة بآثارها.

- فقه المتغيرات في علائق الدولة الإسلامية بغير المسلمين، رسالة دكتوراه قُدمت لقسم السياسة الشرعية للمعهد العالي للقضاء بالرياض، للدكتور سعد بن مطر العتيبي، وطُبعت سنة ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، ناقش فيها أحكام الجزية والأمان والهدنة والسفراء، ومسائل القتال والحرب، وما يقابلها في القانون الدولي.

وجاءت هذه الكتابات في الحديث عن تنزيل القضايا السياسية على الأدلة الشرعية وكلام الفقهاء رحمهم الله تعالى، وجاء هذا البحث مهتمًا بجانبٍ آخر، وجامعٍ لجملةٍ من شتاته، وهو تخريج تلك النوازل السياسية على القواعد الفقهية الخمس الكبرى، وتوضيح ما ترتب على هذا التخريج من أحكامٍ ينبغي الانتباه لها.

مشكلة البحث وحدوده:

تتحدد مشكلة هذا البحث بمحددين:

الأول: جمع أبرز النوازل السياسية للشأن الداخلي والخارجي للدولة الإسلامية، وعلى مستوى الأفراد والدول، متناولاً لنوازل انتقال السلطة، ومعارضتها.

والثاني: عرض هذه النوازل على القواعد الفقهية الخمس الكبرى، وإبراز أثر كل قاعدةٍ منها على النازلة؛ في استخراج أحكامٍ مستجدة، أو ضبط أحكامٍ سابقة.

منهج البحث:

لقد تحريتُ في كتابة هذا البحث السير وفق المنهجية التالية:

١- الاعتماد على المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن؛ حيثُ أقوم بجمع المادة من مصادرها الأصلية والمعاصرة، وأوثق المعلومة، وأذكر أدلتها، والمناقشات الواردة عليها، ثم أبيّن ما ترجح، وقويت دلالته منها؛ بحسب القاعدة الفقهية المستوعبة لحكمه.

٢- الرجوع إلى المراجع والمصادر الأصلية، وترتيبها عند العزو إلى المذهب الواحد بدءًا بالأقدم منها، مع الاستفادة من المصادر المعاصرة؛ لبيان توجيه قول، أو تقوية دليله .

٣- عزو الآيات القرآنية الكريمة، وتخريج الأحاديث النبوية من مصادرها الأصلية، مع العناية بقواعد اللغة العربية، والإملاء، وعلامات الترقيم، وشرح غريب الكلمات والمصطلحات التي ترد فيه .

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من تمهيد، ومبحثين، وخاتمة على النحو الآتي:

التمهيد: ويتضمن التعريف بمعنى القاعدة الفقهية، وبيان حكم الاحتجاج بها، ثم التعريف بالقواعد الخمس الكبرى، وأبرز أدلتها.

المبحث الأول: تخريج النوازل السياسية المعاصرة المتعلقة بالشأن الداخلي على القواعد الفقهية الكبرى، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تخريج النوازل السياسية المعاصرة المتعلقة بانتقال السلطة (نازلة الانتخابات) على القواعد الفقهية الكبرى.

المطلب الثاني: تخريج النوازل السياسية المعاصرة المتعلقة بمعارضة السلطة (نازلة المظاهرات السلمية) على القواعد الفقهية الكبرى.

المبحث الثاني: تخريج النوازل السياسية المعاصرة المتعلقة بالشأن الخارجي على القواعد الفقهية الكبرى، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تخريج النوازل السياسية المعاصرة المتعلقة بالشأن الخارجي للأفراد (نازلة اللجوء السياسي) على القواعد الفقهية الكبرى.

المطلب الثاني: تخريج النوازل السياسية المعاصرة المتعلقة بالشأن الخارجي للدول (نازلة معاهدات التحاكم للقانون الدولي) على القواعد الفقهية الكبرى.

ثم الخاتمة، وفيها أبرز النتائج والتوصيات .

والله اسأل أن يمنّ عليّ بالتوفيق والقبول، وأن يجعل ما سطرته رفعةً وعزةً لهذا الدين، وأن يوفقنا لنشر السلم والإسلام في العالم أجمع، وهو المستعان، وعليه التكلان.

التمهيد

الفقه مبنيٌ على قواعد كلية أو أغلبية، والقاعدة في اللغة: الأساس،[٢] وفي الاصطلاح: حكم أغلبي تندرج تحته جزيئات كثيرة من أبواب مختلفة،[٣] فإن كانت فروعها من باب واحد سُميت ضابطًا؛ كقولهم: كل سجود للسهو فهو قبل السلام. [٤]

وتنقسم القواعد باعتبارات مختلفة: [٥]

أ- فهي من جهة دليلها: قد تكون نصًّا لدليل شرعي، أو مستنبطة منه، أو استقرائية بجمع نظائرها المتعددة.

ب- ومن جهة اعتماد العلماء لها: قد تكون متفقًا عليها بين أهل العلم، أو أكثرهم، أو قاعدة مذهبية، أو مختلف فيها في المذهب الواحد.

وهل يُحتج بالقاعدة الفقهية ؟

القاعدة الفقهية إن كانت نصًّا من دليل؛ كقاعدة: لا ضرر ولا ضرار، فالاحتجاج بها احتجاج بعين الدليل، وإن كانت استقرائية من فروع كثيرة فهي أقوى من القياس على فرعٍ واحد، والله أعلم.

والفرق بين أصول الفقه وقواعد الفقه: أن أصول الفقه هي الأحكام الكلية التي يُستدل بها لاستنباط الأحكام الجزئية، وقواعد الفقه هي الأحكام العامة التي تجمع المسائل المتشابهة من الأحكام الجزئية، وتجتمع قواعد الفقه المتشابهة في مقاصد الشريعة. (٦)

ومن أهم القواعد الفقهية: القواعد الفقهية الخمس الكبرى، وسُميت كبرى؛ لاتفاق أهل العلم عليها، ولكثرة فروعها،(٧) وهذه القواعد هي:

(١) قاعدة اليقين لا يزال بالشكّ: (٨)

ومعناها: أن الأمر المتيقن لا يرتفع إلا بدليلٍ قاطعٍ أو راجحٍ، ولا يُحكم بزواله بمجرد الشكّ، واليقين: هو الأخذ عند الاشتباه بالأصل في كل باب.

ومن أدلتها: قول الله تعالى: ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾[يونس : ٣٦]، وقول النبي ﷺ: "إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً أشكل عليه؛ أخرج منه شيء أو لا، فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتًا أو يجد ريحًا"، أخرجه مسلم. (٩)

(٢) قاعدة الأمور بمقاصدها: (١٠)

ومعناها: أن الحكم الذي يترتب على أمرٍ يكون موافقًا لما هو المقصود من ذلك الأمر.

ومن أدلتها: قوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٥﴾ ﴾[الأحزاب : ٥]، وقول النبي ﷺ: "إنما الأعمال بالنيات"، متفق عليه.(١١)

(٣) قاعدة العادة مُحَكَّمَةٌ: (١٢)

ومعناها: أن العادة الغالبة في الناس يُرجع إليها في تقييد تصرفات المكلفين، أو تقدير الحدود التي لم تحدّها الشريعة.

وضابط العادة المعتبرة: ما استقرَّ في النفوس من الأمور المتكررة المقبولة عند ذوي الطباع السليمة، إذا

كانت مطّردة، وغير مخالفة للدليل الشرعي.(١٣)

ومن أدلتها: قول الله تعالى: ﴿ خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡعُرۡفِ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡجَٰهِلِينَ ١٩٩ ﴾[الأعراف : ١٩٩]، وقول النبي ﷺ لامرأة أبي سفيان رضي الله عنها لما جاءته تسأله عن النفقة: "خذي ما يكفيكِ وولدكِ بالمعروف"، متفق عليه. (١٤)

(٤) قاعدة المشقة تجلب التيسير: (١٥)

ومعناها: أن الأمر الشاق الذي يتضرر به الإنسان في عقله أو بدنه يُخفَف عنه بحسب حاله.

وضابط المشقة التي يرتبط بها التيسير: هي المشقة غير المعتادة، الخارجة عن حدّ الاحتمال، الزائدة عن المشقة التي تصحب الحكم الشرعي في العادة.(١٦)

ومن أدلتها: قول الله تعالى: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ ﴾[التغابن : ١٦]، وقول النبي ﷺ: "إنما بُعثتم ميسِّرين، ولم تبعثوا معسِّرين"، أخرجه البخاري. (١٧)

(٥) قاعدة الضرر يزال: (١٨)

ومعناها: أن الضرر الواقع على الإنسان يزال؛ قبل وقوعه، أو أثناء وقوعه، أو بعد وقوعه.

ولدفع الضرر والمفسدة يعتبر جلب المصلحة، وضابط المصلحة المعتبرة: هي التي لا تخالف الشرع، ولا يعارضها جلب مصلحة أو دفع مفسدة أرجح منها، ولا تؤول إلى مفسدة في ثاني الحال. (١٩)

ومن أدلة هذه القاعدة: قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تُمۡسِكُوهُنَّ ضِرَارٗا لِّتَعۡتَدُواْۚ ﴾[البقرة : ٢٣١]، وقول النبي ﷺ: "لا ضرر، ولا ضرار"، أخرجه الحاكم. (٢٠)

والنوازل: جمع نازلة، وهي الواقعة العظيمة. (٢١)

والسياسية: أي المتعلقة بتدبير أمر الدولة؛ حكامًا وشعوبًا، سواء بالشأن الداخلي أو الخارجي، قال الكفوي: "هي استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل والآجل". (٢٢)

المبحث الأول: تخريج النوازل السياسية المعاصرة المتعلقة بالشأن الداخلي على القواعد الفقهية الكبرى، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تخريج النوازل السياسية المعاصرة المتعلقة بانتقال السلطة (نازلة الانتخابات) على القواعد الفقهية الكبرى:

من النوازل السياسية المعاصرة المتعلقة بالشأن الداخلي: نوازل انتقال السلطة، ونتناول في هذا المطلب نازلة الانتخابات الرئاسية:

تصوير النازلة:

الانتخابات وسيلة عصرية للوصول إلى مختلف الولايات؛ من رئاسة أو برلمان أو نقابة أو غير ذلك، وهو النظام المعتمد في الأنظمة الديمقراطية، وقد تخرج على شكل استفتاء شعبي عام، أو خاص في تأييد أو رفض أمرٍ ما.(٢٣)

والانتخابات في اللغة: جمع انتخاب، وهو اختيار النخبة؛ أيّ الصفوة من الشيء،(٢٤) واصطلاحًا: (طريقة يختار من خلالها الناخبون من يرضون لتولي ولاية أو مهمة)، ومن صورها: الانتخابات الرئاسية، والبرلمانية، والبلدية، والنقابية، والأسرية، وغيرها.(٢٥)

وأصلها يدور حول النقاط الأساسية التالية: (ناخبون يختارون) (من المرشحين) (من يتولى أمرًا ما)، (ويَنفذ اختيارهم) (بالأغلبية)، فنحتاج أن نستعرض هذه النقاط الخمس على القواعد الخمس الكبرى.

وبغض النظر عن الإجراءات الأخرى المصاحبة؛ كالإجراءات الشكلية؛ من تقسيم الدوائر الانتخابية، وطريقة الانتخاب والاقتراع؛ كالتصويت العلني أو السري، والانتخاب لفردٍ أو لقائمة، أو بغض النظر أيضًا عن الإجراءات غير الملازمة لأصل الانتخاب؛ كالدعاية الانتخابية، وتعددية الأحزاب، فهي أمور جانبية، تختلف من نظام إلى آخر، ويُحكم عليها بحسبها، ولا تعود على الأصل بإباحة أو بطلان، وينبغي أن يكون الحكم على جوهر المسألة الأساسي.

تخريج النازلة على القواعد الفقهية الخمس الكبرى:

أولاً: تخريج النازلة على قاعدة الأصل في الأشياء الأخذ باليقين:

مجال النازلة يتعلق بمعاش الناس ودنياهم، (من يتولى أمرًا ما) من شئون دنياهم، فعادت إلى أمور العادات، التي يقصد منها إدارة حياة الناس، قال الشاطبي: (وأصل العبادات راجعة إلى حق الله، وأصل العادات راجعة إلى حقوق العباد)،(٢٦) والأصل في العادات الإباحة. (٢٧)

ويدل ذلك على ضعف تخريج الانتخابات على أساس الوكالة؛ لأن الوكالة: استنابة جائز التصرف لغيره فيما يملك التصرف فيه، والناخب لا يملك حق السلطة، ولا يصح منه التصرف فيها، ولا عزل من انتخبه إن شاء. (٢٨)

ويقوِي هذا الأصل: أن طريقة اختيار الخلفاء ومن بعدهم لم تخضع لطريقة واحدة، ولم يزعم أحد من الصحابة ﷺ عدم استحقاقها بطريقٍ دون الآخر؛ فتولاها أبو بكر الصديق ﷺ ببيعة أهل الحلّ والعقد،(٢٩) وعمر بن الخطاب ﷺ بالاستخلاف،(٣٠) وعثمان بن عفان ﷺ بتولية مجلس خاص – حددهم الخليفة السابق –، ثم شاور ممثلهم عبد الرحمن ابن عوف ﷺ الناس في خليفتهم،(٣١) وتولاها علي بن أبي طالب

ﷺ بمايعة جمهور الناس له في المسجد،[٣٢] ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما بالصلح مع الحسن بن علي رضي الله عنهما،[٣٣] فدلّ ذلك على أنّ طرق تنصيب الوالي من الطرق الاجتهادية، التي تركتها الشريعة دون إلزامٍ بطريق معين.

لكن قد يُعارض هذا الأصل بأن الأصل في أصول العادات اتباع مسالك الشرع؛ كما في أصل الحكم بالشهادات والأيمان، ومثلها الأعياد،[٣٤] وهذا الباب متعلق بمسائل من أصول معاش الناس، فلا بد من اتباع ما دلّ عليه الشرع.

وبالنظر فيما دلّ عليه الشرع نجد ما يدل على أصل مشروعية الانتخابات الرئاسية:

أ- فمن السنة النبوية:

(١) ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن كعب بن مالك ﷺ أن النبي ﷺ ليلة العقبة قال لهم: "أخرجوا إليّ منكم اثني عشر نقيبًا، يكونون على قومهم"، فأخرجوا منهم اثني عشر نقيبًا؛ منهم تسعة من الخزرج، وثلاثة من الأوس.[٣٥]

- وفيه الرجوع لوجوه الناس في اختيار من ينوب عنهم، وبمثلهم.

(٢) وفي صحيح البخاري عن المسور بن مخرمة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال حين أذن لهم المسلمون في عتق سبي هوازن: "إني لا أدري من أذن فيكم ممن لم يأذن، فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤكم أمركم"، فرجع الناس، فكلمهم عرفاؤهم، فرجعوا إلى رسول الله ﷺ، فأخبروه أن الناس قد طيبوا وأذنوا.[٣٦]

قال ابن حجر في معنى العرفاء: (جمع عريف، بوزن عظيم، وهو القائم بأمر طائفة من الناس).[٣٧]

- وفيه تولي العرفاء شؤون من يمثلونهم.

ب- ومن وقائع الخلفاء الراشدين ﷺ:

(١) ففي صحيح البخاري في مشاورة عبد الرحمن بن عوف ﷺ الناس في اختيار الخليفة بعد عمر ﷺ، قال: ومال الناس على عبد الرحمن يشاورونه تلك الليالي ... قال: فلما اجتمعوا، تشهد عبد الرحمن، ثم قال: أما بعد، يا علي، إني قد نظرتُ في أمر الناس، فلم أرهم يعدلون بعثمان.[٣٨]

- وفيه مشاورة عموم الناس في تولية الخليفة؛ رئيس الدولة.

(٢) وفي صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أن عمر بن الخطاب ﷺ قال: ثم إنه بلغني قائل منكم يقول: والله لو قد مات عمر، بايعتُ فلانًا، فلا يغترن امرؤ أن يقول: إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة، وتمت، ألا وإنها قد كانت كذلك، ولكن الله وقى شرها، وليس فيكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر، من بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين، فلا يتابع هو ولا الذي تابعه، تغرة أن يقتلا.[٣٩]

- وفيه النهي عن ترك مشورة المسلمين في أمر تولية الخليفة.

ج- ومن وقائع السلف بعد الخلفاء الراشدين:

(١) عزل معاوية ﷺ واليه على أهل البصرة، وقوله لهم: (اطلبوا واليًا ترضونه).[٤٠]

- وفيه رجوع رئيس الدولة إلى أشراف الناس في اختيار الوالي عليهم.

(٢) قول عمر بن هبيرة أمير العراقين لمسلم بن سعيد حين ولاه خراسان: (عليك بعمّال العذر، قال: وما عمّال العذر؟ قال: مرْ أهل كل بلد أن يختاروا لأنفسهم، فإذا اختاروا رجلاً، فولّه، فإن كان خيرًا كان لك، وإن كان شرًا كان لهم دونك، وكنتُ معذورًا).[٤١]

- وفيه الرجوع إلى كل أهل بلد في اختيار من يتولى عليهم.

ومنه يتبيّن أن أقرب ما تخرج عليه الانتخابات أنها طريقة من طرق الشورى، فهي من مشاورة الناس في أمورهم،[٤٢] فتدخل في قوله تعالى: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾[آل عمران : ١٥٩]، وقوله تعالى: ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾[الشورى : ٣٨].

ونوقش هذا التخريج: بأن نتائج الشورى ليست ملزمة، ونتائج الانتخابات ملزمة.[٤٣]

ويجاب: بأن الانتخابات اختيار، وأهل العلم سمّوا أهل الحلّ والعقد أهل الاختيار، وبهم يحصل الإلزام.[٤٤]

فإذا كان الأصل في الانتخابات الإباحة، فهل يؤثر القصد في تغيير حكم هذا الأصل ؟

ثانيًا: تخريج النازلة على قاعدة الأمور بمقاصدها:

قصد الواقع في واقعة الانتخابات أن يقوم انتقال السلطة على الرضا والاختيار، وهو قصد حسن، بل هي وسيلة من وسائله، وللوسائل أحكام المقاصد.[٤٥]

لكن التنافس الحاصل (من المرشحين) على الوصول في السلطة يدخلهم في دائرة قصد طلب السلطة، وفي حديث أبي موسى ﷺ قال: دخلتُ على النبي ﷺ أنا ورجلان من قومي، فقال أحد الرجلين: أمّرنا يا رسول الله، وقال الآخر مثله، فقال: "إنا لا نولي هذا من سأله، ولا من حرص عليه"، متفق عليه.[٤٦]

لكن الصحابة ﷺ حرصوا على طلبها؛ لما في ذلك من مثوبة، ففي البخاري حرص الأنصار ﷺ عليها في سقيفة بني ساعدة،[٤٧] وحرص علي ﷺ عليها، قال المسور بن مخرمة: قال لي عبد الرحمن بن عوف ﷺ: ادع لي عليًا، فدعوته فناجاه حتى ابهار الليل، ثم قام علي من عنده، وهو على طمع، أخرجه البخاري،[٤٨] أي في الخلافة، وحرصهم على إمرة القتال يوم خيبر، ففي الصحيحين قال سهل بن سعد

ﷺ: فبات الناس يدوكون ليلتهم؛ أيهم يعطاها، فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله ﷺ كلهم يرجو أن يعطاها،(٤٩) ومن هذا أيضًا حرص يوسف عليه السلام على تولي أمر خزائن مصر؛ لما قال: ﴿ قَالَ ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ ٥٥ ﴾[يوسف : ٥٥].

فيطلب الإمارة ليدخل تحت ظل الله يوم لا ظل إلا ظله، مع الإمام العادل،(٥٠) ويجلس على منابر من نور عن يمين الرحمن مع المقسطين فيما ولّوا. (٥١)

ويُجمع بين هذه النصوص بحمل النهي على نهي من ليس لها أهل، أو من أراد بها الدنيا، أو عند وجود من هو خير منه، والجواز على ضدّ ذلك،(٥٢) وفيه اعتبار المقاصد في هذا الشأن؛ مقاصد الناخب والمنتخَب.

فهل يؤثر العرف العام في تغيير حكم هذا القصد ؟

ثالثًا: تخريج النازلة على قاعدة العادة محكَّمة:

الانتخابات من إفرازات الأنظمة الغربية؛ إذ أول نظام انتخابي كان في انجلترا سنة ١٢٦٥م،(٥٣) والعادة محكَّمة ومؤثرة، وقد نشأت الانتخابات من رحم طرائق وعوائد الكفار في انتقال السلطة، ثم تطورت ضمن أحضان تجاربهم، حتى أصبحت من أسس الديمقراطية عندهم، ويقوى على اعتبار ذلك المنع؛ إذ الأخذ بعوائد الكفار مذموم.

ونوقش هذا الاستدلال: بأن النبي ﷺ أقرّ مبدأ الجوار المقرر عرفًا في أسلاف الجاهلية،(٥٤) واتخذ خاتمًا؛ لما قيل له عن الروم: "إنهم لا يقرؤون كتابًا إلا مختومًا"،(٥٥) وترك النهي عن الغيلة؛ وقال: "فنظرت في الروم وفارس، فإذا هم يغيلون أولادهم، فلا يضر أولادهم ذلك شيئًا،(٥٦) فالأخذ بما ينفعنا من أمور دنيا الكفار لا حرج فيه.

لكن يرد على هذا، أن للمسلمين في هذا عادة، ولا ينبغي ترك عادتهم المستمرة، والعادة محكَّمة؛ لأجل عادات غيرهم، وقد جرت عادة المسلمين في الصدر الأول على اعتبار رأي أهل الحلّ والعقد، ثم مبايعة الناس لمن اختاره أهل الحلّ والعقد؛(٥٧) كما كانت بيعة أبي بكر الصديق وعثمان ومعاوية ﷺ؛ بخلاف الانتخابات المعاصرة؛ إذ تقوم على اعتبار رأي كل من بلغ سن الرشد السياسي، وجعل صوته بصوت الخبير بشؤون البلاد وإدارتها، وهم غالبًا يتأثرون بالدعايات الانتخابية، وبوسائل الإعلام الضاغطة على عقولهم، فالاختيار الشرعي من الأكفاء للكفء، وليس من عامّة الناس،(٥٨) فهي توهب بكفاءة الصفات، لا بكثرة الأصوات، كيف وقد جاءت (الأكثرية) في معرض الذمّ في النصوص الشرعية، فافترقا.

ومنه يتبين خطأ من خرّج الانتخابات على أنها تزكية وشهادة، وذلك لأنّ الحاكم ينظر في حجج

التزكيات والشهادات، ولا ينظر في كثرة الشهود والمزكين. [٥٩]

لكن ماذا لو أمر ولي الأمر بالانتخابات، وطاعة ولي الأمر واجبة، وحكمه يرفع الخلاف في المسائل الاجتهادية،[٦٠] وماذا لو سنّ القوانين المنظمة للانتخابات، فهل يجعلها هذا عرفًا محكَّمًا معتبرًا ظاهرًا، يُحكم به ؟

والجواب: أنه متى ما كان هذا الأمر حكمًا اعتبره ذوو العقول السليمة، وسار في الناس، فهو عادتهم التي يُحكم بها إن لم تخالف الشرع، فهل يؤثر وجود المشاق في تغيير حكم هذا العرف ؟

رابعًا: تخريج النازلة على قاعدة المشقة تجلب التيسير:

اعتبار توفر شروط الولاية التي عدّدها الفقهاء[٦١] في المرشحين للولايات الشرعية مما يشقّ البحث عنه، وقد جرى في الناس عدم اعتبارها؛ لاعتبارات ارتبطت بعادات من ولدت الانتخابات في لا تدينهم الديمقراطي، فهل يُعفى عنها؛ من باب أن الميسور لا يسقط بالمعسور؛[٦٢] خاصةً مع ضعف المسلمين، وعدم تمكنهم من إقامة أحكام الإسلام في هذا العصر.

وإذا كان (الناخبون يختارون) من يرشحونه، وهم على كثرتهم يعجزون أن يكونوا كأهل الحلّ والعقد في اختيارهم للأمثل، فهل تقتضي سنة التدرج في تطبيق الأحكام الشرعية[٦٣] العفو عن ذلك ؟؛ خاصةً مع عدم وجود دليلٍ يلزم باعتبار الأخذ بقول أهل الحلّ والعقد، ومع إمكانية تأثير أهل الحل والعقد في توجيه اختيار الناس، فيكون لهم الأثر الكبير في نتائج الانتخاب.

وفي سنة التدرج في تطبيق الأحكام يقول عمر بن عبد العزيز رحمه الله لابنه عبد الملك لما قال له: ما لك لا تنفذ الأمور؟، فوالله ما أبالي لو أنّ القدور غلت بي وبك في الحق، فقال له عمر: (لا تعجل يا بني، فإنّ الله ذمّ الخمر في القرآن مرتين، وحرَّمها في الثالثة، وإني أخاف أن أحمل الحق على الناس جملة، فيدفعوه جملة، ويكون من ذا فتنة). [٦٤]

إنّ سقوط اعتبار شروط الولاية في المرشحين في الانتخابات ليس له سبب ملجئ يدعو إليه، ولم يقم داعي الضرورة أو الحاجة؛ لإسقاطه، فليس في اعتباره ضرر على الناس، ولا يعود عليهم بالحرج، بل تركه هو الضرر والحرج بعينه،[٦٥] فلا بدّ من اعتباره في الانتخابات الرئاسية ونحوها، أو سلوك طرائق وبدائل أخرى في انتقال السلطة.

فهل الحكم بضرورة اعتبار هذا الشرط هو الحكم الفصل في الانتخابات، أم للموازنة بين المصالح الأخرى المتوقعة، والمفاسد الواقعة أثرٌ في تغيير هذا الحكم ؟

خامسًا: تخريج النازلة على قاعدة الضرر يزال:

بالنظر لما يعرض أو يترتب على هذه النازلة من المصالح والمفاسد نجد أن من أكبر مفاسد الانتخابات ما فيها من إقرار وشرعنة النظم الديمقراطية أن (يَنفذ اختيار الأكثرية)، بل والقسم على احترامها والالتزام بدساتيرها وأنظمتها، وتقابلها مصلحة من أكبر مصالح الانتخابات، وهي منع الأنظمة السياسية من الظلم، والاستبداد بالسلطة، بل من مخرجات الانتخابات البرلمانية أن النائب يستطيع استجواب الرؤساء، وطلب سحب الثقة منهم، ويحصل على حصانة تمكنه من قول كلمة الحق، فأيّ الأمرين آكد الأخذ به ؟

من تأمل في هدي النبي ﷺ وجد قوله: "شهدتُ حلف المطيبين مع عمومتي، وأنا غلام، فما أحب أن لي حمر النعم، وأني أنكثه"، وحلف المطيبين: هو تحالف في الجاهلية بين جمعٍ من قريش، اجتمعوا وتعاقدوا على أن ينصروا المظلوم، واستمرَّ ذلك بعد المبعث،(٦٦) فاعتبر النبي ﷺ العمل به؛ لموافقته للإسلام، مع كونه من أحكام وأسلاف الجاهلية.

وكذا حَكَم يوسف عليه السلام في ملك الملك الكافر بما استطاع عليه من المصالح، وكذا النجاشي في قومه المخالفين لدينه، قال ابن تيمية: (فالنجاشي وأمثاله سعداء في الجنة، وإن كانوا لم يلتزموا من شرائع الإسلام ما لا يقدرون على التزامه، بل كانوا يحكمون بالأحكام التي يمكنهم الحكم بها).(٦٧)

فيترجح جانب جلب المصلحة، خصوصًا أنّ الناخب المسلم لم يدخل الانتخابات؛ ليقرّ بالباطل، بل ليدفعه، ويعترض عليه ما استطاع، وله أن يتأول في قسمه، ويدفع المفسدة. (٦٨)

ومن مفاسد الانتخابات ما تجلبه من شؤم التعددية الحزبية المتعادية غالبًا،(٦٩) وشراء الذمم، وتقديم التنازلات، واختيار غير الأكفاء والفساق لتولي الولايات، وتولي المرأة وغير المسلم للولاية العامة، لكن قد يقال: إنها ممارسات ليست لازمة لأصل الانتخابات، ويمكن الحكم بمنع هذه الممارسات، مع بقاء إباحة الانتخابات في أصلها، ويمكن ضبطها والتحفيف منها، ثم بمقارنة هذه المفاسد بالمصالح قد تزيد المصالح عليها، والحكم للراجح.

ومن أكبر مفاسد الانتخابات ما ينتج عنها من تعريض محكمات الشرع للتصويت والتخيير، وقبول ذلك والرضا به من قوادح الإيمان بحاكمية الشرعية، ولا تدرج في تقرير العقيدة وأصول حاكمية الشريعة، وقد يقال فيما لو قامت في بلاد المسلمين أن عدم المشاركة لن يُغيّر من هذه المفاسد شيئًا، وأن المشاركة ستخفف من الشر، ولو يسيرًا.

تحرير القول في نازلة الانتخابات بعد عرضها على القواعد الفقهية الخمس الكبرى:

الرجوع إلى قاعدة الأصل والمقصد والعرف يبقينا على حكم الإباحة، لكن هل تغير الحكم مع تدقيق النظر في قاعدة درء المفاسد والضرر ؟

إنّ المصالح الخالصة عزيزة الوجود؛ كما أكدَّ ذلك فقهاء المقاصد،[٧٠] والمصالح والمفاسد المتزاحمة في نازلة الانتخابات تختلف من بلد لآخر، ومن قانون لآخر، ولا بدّ في الموازنة بينها من دراسة كل حالة بعينها؛ لمعرفة ما المفاسد الملازمة لها، والتي تمسّ ضروريًا من الضروريات الخمس، وما هو دون ذلك، ثم يُحكم عليها بحسبها، وإن كانت مفاسد المشاركة بالتصويت فيها أقل من مفاسد المشاركة بالترشيح عمومًا، ومتى توقف على تصويته دفع الفاسد كان أكثر تعيّنًا عليه، وإن توقف على تصويته اختيار الأصلح كان أقرب للندب في حقه.

ولا أرى اعتماد هذه الطريقة في حال الاختيار؛ لما في أصلها من مخالفات عدّة، فالسلامة في اختيار طريقة مباحة غيرها إن وجدت، وكانت أكثر منها مصلحة، وأقل منها مفسدةً.

فإن جرى العمل في البلد بالانتخابات، فليحرص المقنن لها على أن يخفف من مفاسدها الملازمة لها؛ كتنافس وتعادي المرشحين أو أحزابهم، وليفكّ ارتباطها بالمفاسد غير الملازمة لها؛ فيمنع تولي المرأة وغير المسلم للولايات العامة، ويمنع التصويت على محكمات الشريعة، ويحرص على توعية المجتمع بأمانة أداء الصوت لمن يستحقه، وليُقنن الضوابط التي تسمح فقط للمؤهلين بالترشيح، والتي تُرشد إنفاق الأموال وصرف الجهود في عملية إدارتها.

أما في حال الاضطرار، وكونها مفروضة بمفاسدها في بلد مسلم أو غير مسلم، فالمشاركة فيها بالترشيح أو بالتصويت مطلب ملحّ؛ لتحقيق ما أمكن من المصالح، ودفع المفاسد بما تسمح به أنظمتها، والشر والفساد الذي يلحقها ليس من صنيعة المشارك، ولن يتغير شيء منه بعدم مشاركته، فلا يلحقه تبعته؛ خصوصًا مع حرصه على بيانه وإنكاره، والله أعلم. [٧١]

وقد سئل ابن تيمية عن رجلٍ متولٍ ولايات، ومقطع إقطاعات، وعليها من الكلف السلطانية ما جرت به العادة، وهو يختار أن يسقط الظلم كله، ويجتهد في ذلك بحسب ما قدر عليه، وهو يعلم أنه إن ترك ذلك، وأقطعها غيره، وولى غيره، فإن الظلم لا يترك منه شيء؛ بل ربما يزداد، وهو يمكنه أن يخفف تلك المكوس التي في إقطاعه، فيسقط النصف، والنصف الآخر جهة مصارف، لا يمكنه إسقاطه، فإنه يطلب منه لتلك المصارف عوضها، وهو عاجز عن ذلك، لا يمكنه ردّها، فهل يجوز لمثل هذا بقاؤه على ولايته وإقطاعه؟ ... فأجاب: (الحمد لله، نعم إذا كان مجتهدًا في العدل، ورفع الظلم بحسب إمكانه، وولايته خير وأصلح للمسلمين من ولاية غيره، واستيلاؤه على الإقطاع خير من استيلاء غيره؛ كما قد ذكر: فإنه يجوز له البقاء على الولاية والإقطاع، ولا إثم عليه في ذلك؛ بل بقاؤه على ذلك أفضل من تركه، إذا لم يشتغل إذا تركه بما هو أفضل منه، وقد يكون ذلك عليه واجبًا إذا لم يقم به غيره قادرًا عليه، فنشر العدل – بحسب

الإمكان ورفع الظلم بحسب الإمكان – فرض على الكفاية، يقوم كل إنسان بما يقدر عليه من ذلك، إذا لم يقم غيره في ذلك مقامه، ولا يُطالب والحالة هذه بما يعجز عنه من رفع الظلم).[٧٢]

المطلب الثاني: تخريج النوازل السياسية المعاصرة المتعلقة بمعارضة السلطة (نازلة المظاهرات السلمية) على القواعد الفقهية الكبرى:

من النوازل السياسية المعاصرة المتعلقة بالشأن الداخلي: نوازل معارضة السلطة، ونتناول في هذا المطلب نازلة المظاهرات السلمية :

تصوير النازلة:

المظاهرات في اللغة: مشتقة من كلمة (ظهر)، وهي كلمة تدل على القوة والبروز، تقول ظهر: إذا برز وانكشف،[٧٣] والتظاهر: التعاون،[٧٤] ومنه قوله تعالى: ﴿ تَظَٰهَرُونَ عَلَيۡهِم بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ ﴾[البقرة : ٨٥]،وفي الاصطلاح: (إعلان رأي، أو إظهار عاطفة في صورة جماعية)،[٧٥] أو: (خروج علني لمجموعة من الناس، متعاونين فيما بينهم؛ لتحقيق هدف مشترك).[٧٦]

وقد تصاحب المظاهرات أو يسبقها الإضرابات بالتوقف عن العمل، وقد تتحول إلى مظاهرات مسلحة، بالخروج بالسلاح، فتشبه البغي؛[٧٧] من كونها من طائفة لهم منعة وشوكة، خرجت بتأويل؛ أو تكون غير مسلحة، وهي المظاهرات والاحتجاجات السلمية، وهي المقصودة في هذا المطلب.

تخريج النازلة على القواعد الفقهية الخمس الكبرى:

أولاً: تخريج النازلة على قاعدة الأصل في الأشياء الأخذ باليقين:

مجال النازلة يتعلق بتنظيم حقوق الخلق الدنيوية، فالأصل فيها الإباحة،[٧٨] يقويه كونها وسيلة من وسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فتكون أقرب للمصالح المرسلة، إذا غلبت مصلحتها، ولم تؤول في أول الأمر أو ثانيه إلى مفسدة أعظم. [٧٩]

وهذا الأصل تغيّر لثلاثة أسباب:

(١) أنها يكثر فيها، بل وقد يغلب عليها أن تؤول لمفاسد، وسفكّ دماء واصطدام مسلح؛ وهذا يعرف بكثرة ما سبق لها أو لمثيلاتها من تجارب؛[٨٠] خاصةً مع كون غالب القائمين بها من عامة الناس، الذين لم تستجمع فيهم شروط إنكار المنكر، وإنما شرط الإنكار العلم، وغلبة الظنّ برجحان مصالحه، (ولهذا قيل: ليكن أمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر غير منكر).[٨١]

(٢) أن العمل بالأصل إنما يكون إذا لم يخالفه الدليل، وهذا الأصل عورض بأدلة أخرجت هذه النازلة

عن الإباحة، ومن تلك الأدلة:

أ- في حديث حذيفة ﷺ أن النبي ﷺ قال: "يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهداي، ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال، قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس"، قال: قلت: كيف أصنع - يا رسول الله - إن أدركتُ ذلك ؟ قال: "تسمع وتطيع للأمير، وإن ضرب ظهرك، وأخذ مالك، فاسمع وأطع"، أخرجه مسلم. (٨٢)

- وفيه الأمر بعدم الخروج على السلطان، ولو بلغ الأمر ترك هدي النبي ﷺ، وإيقاع الظلم الخاص.

ب- حديث عبادة بن الصامت ﷺ قال: دعانا رسول الله ﷺ، فبايعناه، فكان فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، قال: "إلا أن تروا كفرًا بواحًا، عندكم من الله فيه برهان"، متفق عليه. (٨٣)

- وفيه النهي عن منازعة السلطان، ولو أوقع ما نكرهه، واستأثر بالدنيا، إلا إن رأينا وتيقنا من وقوعه في كفرٍ ظاهرٍ جهارًا، أدلته واضحة. (٨٤)

قال النووي: (ومعنى الحديث: لا تنازعوا ولاة الأمور في ولايتهم، ولا تعترضوا عليهم إلا أن تروا منهم منكرًا محققًا، تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم، وقولوا بالحق حيث ما كنتم، وأما الخروج عليهم، وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق، وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينعزل، وحكي عن المعتزلة أيضًا فغلط من قائله، مخالف للإجماع، قال العلماء: وسبب عدم انعزاله، وتحريم الخروج عليه ما يترتب على ذلك من الفتن، وإراقة الدماء، وفساد ذات البين، فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقائه).(٨٥)

وأجيب: بأن هذه الأدلة منسوخة،(٨٦) أو بأنها محمولة على الإمام الحق. (٨٧)

ونوقشت هذه الإجابة: بأنه لا دليل على النسخ، وما وصف به الأئمة - في الأحاديث السابقة - من صفات التقصير والتفريط لا تدل على أنها خاصة بالإمام العادل.

(٣) أن أصول العادات - كما سبق - يدخلها التوقيف، والإحداث فيها من الابتداع، والمظاهرات طريقة محدثة، وتقليد لطرائق أهل الكفر، ومباينة للطريقة الشرعية التي أمرنا بها في النصوص، ومن ذلك:

أ- حديث ابن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ قال: "ستكون أثرة،(٨٨) وأمور تنكرونها"، قالوا: يا رسول الله، فما تأمرنا ؟، قال: "تؤدون الحق الذي عليكم، وتسألون الله الذي لكم"، متفق عليه. (٨٩)

ب- وحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: "من كره من أميره شيئًا فليصبر؛ فإنه من

خرج من السلطان شبرًا مات ميتة جاهلية"، متفق عليه. (٩٠)

– وفيهما أن وقوع الإمام في المنكرات الشرعية، واستئثاره بالمال العام لمصالحه عالجه الشارع بعدم منازعته، بل باللجوء إلى الله ودعائه، وبالصبر على ما يكرهه منه. (٩١)

ج– وحديث تميم الداري ﷺ أن النبي ﷺ قال: "الدين النصيحة"، قلنا: لمن ؟، قال: "لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم"، أخرجه مسلم. (٩٢)

د– وفي حديث أبي سعيد الخدري ﷺ أن النبي ﷺ قال: "أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر"، أخرجه الخمسة إلا النسائي، (٩٣) وقيل لأسامة بن زيد رضي الله عنهما: ألا تدخل على عثمان فتكلمه؟، فقال: (أترون أني لا أكلمه إلا أسمعكم!، والله لقد كلمته فيما بيني وبينه، ما دون أن أفتتح أمرًا لا أحب أن أكون أول من فتحه)، أخرجه مسلم. (٩٤)

– وفي هذه الأحاديث بيان الطريقة الشرعية التي تسلك في تقويم وتوجيه إمام المسلمين، بالدخول عليه، وسلوك منهج النصيحة بشروطها، قال ابن حجر: (والذي يظهر حمل رواية الكفر على ما إذا كانت المنازعة في الولاية، فلا ينازعه بما يقدح في الولاية إلا إذا ارتكب الكفر، وحمل رواية المعصية على ما إذا كانت المنازعة فيما عدا الولاية، فإذا لم يقدح في الولاية نازعه في المعصية بأن ينكر عليه برفق، ويتوصل إلى تثبيت الحق له بغير عنف، ومحل ذلك إذا كان قادرًا، والله أعلم)،(٩٥) وقال الشوكاني: (ينبغي لمن ظهر له غلط الإمام في بعض المسائل أن يناصحه، ولا يظهر الشناعة عليه على رؤوس الأشهاد، بل كما ورد في الحديث أنه يأخذ بيده، ويخلو به، ويبذل له النصيحة، ولا يذلّ سلطان الله).(٩٦)

فإذا كان الأصل فيها انتقل إلى المنع، فهل يؤثر القصد في تغيير هذا الحكم ؟

ثانيًا: تخريج النازلة على قاعدة الأمور بمقاصدها:

إذا لم يقصد المتظاهر منازعة السلطان في سلطانه، وإنما توجه قصده لإثارة الرأي العام؛ كوسيلة للضغط عليه؛ لإمضاء الحقوق، وإنكار المنكر، فقد دلّت على أصل مشروعية هذا المقصد نصوص شرعية، منها:

أ– في حديث أبي هريرة ﷺ قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، يشكو جاره، فقال: "اذهب، فاصبر"، فأتاه مرتين أو ثلاثًا، فقال: "اذهب، فاطرح متاعك في الطريق"، فطرح متاعه في الطريق، فجعل الناس يسألونه، فيخبرهم خبره، فجعل الناس يلعنونه؛ فعل الله به، وفعل، وفعل، فجاء إليه جاره، فقال له: ارجع، لا ترى مني شيئًا تكرهه، أخرجه أبو داود. (٩٧)

– وفيه إثارة العامة على المخطئ؛ بفعلٍ في الشارع يُجمهرهم حوله؛ لينكروا عليه. (٩٨)

ب– وفي حديث إياس بن عبد الله بن أبي ذباب ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تضربوا إماء الله"،

فجاء عمر إلى رسول الله ﷺ، فقال: ذئرن النساء على أزواجهن، فرخص في ضربهن، فأطاف بآل رسول الله ﷺ نساء كثير يشكون أزواجهن، فقال النبي ﷺ: "لقد طاف بآل محمد نساء كثير، يشكون أزواجهن، ليس أولئك بخياركم"، أخرجه أبو داود وابن ماجه. (٩٩)

- وفيه تجمع العدد الكثير من الناس، والتجمهر؛ للمطالبة بالحقوق ورفع الظلم. (١٠٠)

ج-وعند ابن سعد في الطبقات الكبرى في ذكر أحداث سرية مؤتة، قال: فلما سمع أهل المدينة بجيش مؤتة قادمين تلقوهم بالجرف، فجعل الناس يحثون في وجوههم التراب، ويقولون: يا فرار، أفررتم في سبيل الله !، فيقول رسول الله ﷺ: "ليسوا بفرار، ولكنهم كرار(١٠١) إن شاء الله".(١٠٢)

- وفيه خروج الناس لإنكار الخطأ، وهتافهم به، ولم ينكر عليهم النبي ﷺ الخروج، بل أنكر ما قالوه في الهتاف.

وأجيب: بأن مقام ولي الأمر يمنع الإنكار العلني والجماهيري عليه، ولو بقصد الإنكار، لا المنازعة، والأدلة السابقة في غير حال الإمام العام، ويدل عليه حديث ابن مسعود ﷺ السابق، وفيه: "ستكون أثرة، وأمور تنكرونها"، فحصر من يريد الإنكار بقوله: "تؤدون الحق الذي عليكم، وتسألون الله الذي لكم"، وفي قوله: "الدين النصيحة"؛ كما في حديث تميم ﷺ.(١٠٣)

ونوقش بثلاثة أمور:

الأول: بأن حادثة الجمل خرج فيها الزبير وطلحة وعائشة ﷺ في مجاميع من الناس؛ للتعبير عن الاعتراض على عدم المبادرة للقصاص من قتلة عثمان ﷺ، وللضغط على علي ﷺ؛ ليبادر إلى القصاص منهم، وكان الخليفة. (١٠٤)

وأجيب: أن خروجهم لم يكن بقصد الإنكار عليه، أو إثارة الرأي العام ضدّه، بل للصلح بينه وبين معاوية رضي الله عنهم أجمعين. (١٠٥)

والثاني: بما رواه ابن عباس رضي الله عنهما أن عمر ﷺ قال للنبي ﷺ يوم إسلامه: يا رسول الله، ألسنا على الحق إن متنا وإن حيينا؟ قال: "بلى، والذي نفسي بيده، إنكم لعلى الحق، إن متم، وإن حييتم"، قال: فقلتُ: ففيمَ الاختفاء؟، والذي بعثك بالحق، لتخرجنّ، فأخرجناه في صفين؛ حمزة في أحدهما، وأنا في الآخر، له كديد ككديد الطحين(١٠٦) حتى دخلنا المسجد، قال: فنظرت إليّ قريش، وإلى حمزة، فأصابتهم كآبة، لم يصبهم مثلها، فسماني رسول الله ﷺ الفاروق، وفرّق الله بي بين الحق والباطل"، أخرجه أبو نعيم في دلائل النبوة. (١٠٧)

ووجه الدلالة: استعمال النبي ﷺ ومن معه لأسلوب أشبه بالمظاهرة؛ لإثارة الرأي العام تجاه قضيتهم.

وأجيب: بأن إسناد الحديث ضعيف جدًا. (١٠٨)

والثالث: بما أخرجه مسلم عن ابن مسعود ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: "ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون، وأصحاب يأخذون بسنته، ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف، يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل". (١٠٩)

ووجه الدلالة: أن النبي ﷺ وجّه إلى الإنكار على ولاة الأمر باليد، ووصفه بأنه فعل المؤمن.

وقد أجاب ابن رجب عن هذا الاستدلال، فقال: (وهذا يدلُّ على جهاد الأمراءِ باليد، وقد استنكر الإمامُ أحمد هذا الحديث في رواية أبي داود، وقال: هو خلافُ الأحاديث التي أمر رسول الله ﷺ فيها بالصَّبر على جَوْرِ الأئمة، وقد يجاب عن ذلك: بأنَّ التغيير باليد لا يستلزم القتال، وقد نصَّ على ذلك أحمد أيضاً في رواية صالح، فقال: التغيير باليد ليس بالسَّيف والسِّلاح، وحينئذٍ فجهاد الأمراء باليد أنْ يُزيلَ بيده ما فعلوه من المنكرات؛ مثل: أنْ يُريق خمورهم، أو يكسر آلات الملاهي التي لهم، ونحو ذلك، أو يُبطل بيده ما أمروا به من الظُّلم إن كان له قُدرةٌ على ذلك، وكل هذا جائز، وليس هو من باب قتالهم، ولا من الخروج عليهم الذي ورد النَّهيُ عنه، فإنَّ هذا أكثر ما يخشى منه أن يقتل الآمر وحده، وأما الخروج عليهم بالسَّيف، فيخشى منه الفتن التي تؤدِّي إلى سفك دماءِ المسلمين). (١١٠)

فهل يؤثر العرف العام في تغيير هذا الحكم ؟

ثالثًا: تخريج النازلة على قاعدة العادة محكمة:

المظاهرات من إفرازات الأنظمة الغربية، وانتقلت منهم إلى المسلمين، فهل وصلت إلى حدّ الشيوع عند المسلمين بحيث لا تبقى من خصائص الكفار التي من فعلها يسبق إلى الذهن أنه يتشبه بهم،(١١١) فينهى عن ذلك؛ لحديث: "من تشبه بقوم فهو منهم".(١١٢)

يظهر أن في نظر هذه الجهة من المسألة وجهان، ولكلٍ وجهةٌ هو موليها !.

وقد وجدت في عهد السلف الصالح بعض مظاهر الخروج على الحاكم؛ للإنكار عليه – حتى الإنكار المسلح –، كخروج الحسين وابن الزبير ﷺ على بني أمية، وجماعة من التابعين مع ابن الأشعث على الحجاج،(١١٣) وخروج زيد بن علي،(١١٤) لكن استقرّ الأمر بعد ذلك على ترك هذه الأساليب في الإنكار، وجرى على ذلك الناس، بل ونقل الإجماع على تركها، قال النووي: (قال القاضي: وقيل: إن هذا الخلاف كان أولاً، ثم حصل الإجماع على منع الخروج عليهم، والله أعلم). (١١٥)

وهذا النقل يؤكد أن علماء المسلمين استقرّ أمرهم، وجرت عوائدهم على ترك هذه الأساليب من

الاحتجاجات على الحكام. (١١٦)

لكن ماذا لو قنن الحاكم جواز هذه الاحتجاجات والمظاهرات السلمية ؟، هل تصبح عرفًا عامًا سائغًا ؟

والجواب: إذا تقرر مما سبق أن الأدلة تمنع ذلك، فلا تبيح العادة الحادثة، أو القانون البشري مخالفة النصّ، والحق لله تعالى، وليس للحاكم حتى يلغيه، ولا طاعة لأحد فيما حذرّ ونهى النبي ﷺ عنه، والله أعلم. (١١٧)

وإذا خلصنا إلى المنع، فهل يؤثر ما لو وجدت مشقة في الترخيص فيه لأجل الحاجة ؟

رابعًا: تخريج النازلة على قاعدة المشقة تجلب التيسير:

اعتبر أحد الباحثين أن الحال التي نؤمر فيها بترك الخروج هي حالة المشقة، فإذا استصعب على المسلمين الخروج على الحاكم جاء الحكم بالتيسير عليهم بترك هذا الخروج؛ جمعًا بين أدلة القيام بإنكار المنكر، وأدلة الأمر بترك الخروج للإنكار. (١١٨)

وهذا الفهم لم يسدد فيه قائله؛ لأمور:

أولها: أن الجمع حاصل بتخصيص أدلة الإنكار العامة بأدلة النهي عن منازعة السلطان، فيُنكر المنكر دون منازعة.

وثانيها: أنه ليست ثمة إشارة في النصوص المانعة من المنازعة تشير إلى أن المنع جاء رخصةً لمشقةٍ واقعةٍ أو متوقعةٍ !.

وثالثها: أن الصحابة ﷺ الذين وُجّه لهم الخطاب ابتداءً لم يكونوا بالعاجزين عن فعل المنازعة، لو كانت مأمورة بها أو مباحة.

فدلّ ذلك على أن الأمر بترك المنازعة عزيمة، لا رخصة وتيسير، تزول بزوال مقتضيها.

فإلى أيّ منحى اتجه تقدير المصالح والمفاسد في هذه النازلة بالحكم الشرعي ؟

خامسًا: تخريج النازلة على قاعدة الضرر يزال:

أكبر سبب من أسباب المنع لهذه النازلة التي قصدت لها النصوص الشرعية، وتتابعت في كلام أهل العلم هو خوف وقوع المفاسد العظيمة من مثل هذه المنازعات للسلطان.

ويتركز ما ذكروه من مفاسد حول: اختلال الأمن، وتعطيل مصالح الحياة، وإشاعة الفوضى، بل وقد تؤدي إلى سفكّ الدماء، وفتح المجال لتدخل الكفار والمفسدين في شئون بلاد المسلمين.(١١٩)

وفي الشريعة للآجري، قال رجل للحسن: يا أبا سعيد، ما تقول في أمرائنا هؤلاء؟ فقال الحسن: (ما عسى أن أقول فيهم، هم لحجنا، وهم لغزونا، وهم لقسم فيئنا، وهم لإقامة حدودنا، والله إن طاعتهم لغيظ، وإن فرقتهم لكفر، وما يصلح الله بهم أكثر مما يفسد)،[١٢٠] وقال ابن رجب الحنبلي: (وأما السمع والطاعة لولاة أمور المسلمين، ففيها سعادة الدنيا، وبها تنتظم مصالح العباد في معايشهم، وبها يستعينون على إظهار دينهم وطاعة ربهم، كما قال علي بن أبي طالب ﷺ: إن الناس لا يصلحهم إلا إمام بر أو فاجر).[١٢١]

فهل هذه المفاسد منفكّة عن نازلتنا؛ بحيث يمكن أن نحكم بالجواز متى أمِنّا من وقوعها؛ خصوصًا مع كون هذه المظاهرات سترفع شعار السلمية ؟، يقول ابن حجر في فتح الباري: (ونقل ابن التين عن الداودي، قال: الذي عليه العلماء في أمراء الجور أنه إن قُدِر على خلعه بغير فتنة ولا ظلم وجب، وإلا فالواجب الصبر).[١٢٢]

والجواب: أن صعوبة هذا الانفكاك ظاهرة من جهات:

الأولى: شواهد التاريخ الماضي والحاضر التي تؤكد على صعوبة ضبط وتحقيق ما يمنع وقوع هذه المفاسد، ومن يوم وقع السيف في هذه الأمة لم يرفع؛ كما في خبر النبي ﷺ،[١٢٣] وإنما وقع السيف في الأمة بمظاهرة واحتجاج أدّت لقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان ﷺ.[١٢٤]

والثانية: طبيعة هذه المظاهرات؛ إذ يُقصد بها أصالةً التهييج العام للشعب، فيخرج من لا ينضبط بالضوابط التي تدفع المفاسد، بل يخرج من بين صفوف المتظاهرين من يقصد إلى إيقاع هذه المفاسد وتكثيرها.

والثالثة: أن مآل المظاهرات ليس هو إقامة الحجة على الحاكم بظلمه وفسقه؛ كما هو مآل أحكام إنكار المنكرات، ألا ترى أنه يثور فيها الجاهل والفاسق والمفسد والكافر، بل مآلها هو أن يقال: الحكم للشعب، ولا سلطة تعلو على سلطة الشعب، بل وقد تكون ثورات مضادة للحاكم العادل، مدعومة من العدو المغرِض.

فما الذي يتحرر في حكم هذه النازلة ؟

تحرير القول في نازلة المظاهرات السلمية بعد عرضها على القواعد الفقهية الخمس الكبرى:

يظهر مما سبق – والله أعلم – المنع، والذي أكدّته ثلاث قواعد من القواعد الفقهية الكبرى؛ على الأقل:

الأولى: قاعدة الأخذ بالأصل الشرعي، وقد تتابعت النصوص النبوية في التأكيد على منع مظاهر المنازعة، وتشجيع مظاهر النصيحة.

والثانية: قاعدة العادة محكّمة، وقد دلّت دلائل التاريخ على غلبة المفاسد على المصالح؛ جراء اللجوء

إلى هذه الوسائل، واستغلالها من قبل الأعداء المتربصين بالأمة؛ إذا فُتِح المجال لإباحتها وتشجيعها.

والثالثة: قاعدة دفع الضرر، فلا تدفع المصالح اليقينية الحاصلة في استقرار المجتمع وأمنه لأجل مصالح مظنونة أو متوهمة، مختلطة بمفاسد مظنونة أكبر منها، ثم ينفرط بعد ذلك العقد، فنعجز عن إيجاد البديل الصالح؛ فضلاً عن الأصلح، والله أعلم.

المبحث الثاني: تخريج النوازل السياسية المعاصرة المتعلقة بالشأن الخارجي على القواعد الفقهية الكبرى، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تخريج النوازل السياسية المعاصرة المتعلقة بالشأن الخارجي للأفراد (نازلة اللجوء السياسي) على القواعد الفقهية الكبرى:

من النوازل السياسية المعاصرة المتعلقة بالشأن الخارجي: النوازل المتعلقة بشؤون الأفراد، ومنها نازلة اللجوء السياسي، ونتناولها في هذا المطلب:

تصوير النازلة:

مع ازدياد عدد اللاجئين في العالم،(١٢٥) ولأسباب مختلفة؛ ما بين دينية، أو طائفية، أو سياسية، أو عسكرية، أو اقتصادية احتاج الدارس للنوازل السياسية تناول نازلة اللجوء السياسي.

واللجوء لغةً: مأخوذٌ من كلمة لجأ: أيّ اعتضد واستند، وألجأه إلى الشيء: اضطّره إليه،(١٢٦) قال الله تعالى: ﴿ لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأً أَوْ مَغَارَاتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَّوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾[التوبة : ٥٧]، قال الطاهر بن عاشور: (والملجأ: مكان اللجإ، وهو الإيواء والاعتصام).(١٢٧)

وعُرِّف معهد القانون الدولي اللجوء السياسي بأنه: (الحماية التي تمنحها دولة فوق أراضيها، أو فوق أيّ مكان تابع لسلطتها، لفردٍ طلب منها هذه الحماية).(١٢٨)

فظهر أنّ صورة اللجوء: طلب من ليس بقادر على التمتع بحماية دولته الأصلية – لأي سببٍ من الأسباب – لحماية دولة أخرى، وفي حالة كون طلب اللجوء من كافر إلى دولة مسلمة فهو أقرب لعقد الأمان، وتنزّل عليه أحكامه؛ إذ المستأمن كافر حربي، أُبيح له المقام بدار الإسلام من غير التزام جزية؛ لغرض مشروع. (١٢٩)

أما إذا كان طلب اللجوء من مسلم إلى دولة كافرة فهو أقرب لطلب الهجرة والجوار، والاستجارة: هي طلب الحصول على الحماية والأمان؛ من خلال العيش بجوار شخص أو بلد؛ ليتمتع المستجير بحقوقه المشروعة، (١٣٠) وقد قال إبراهيم عليه السلام لما فرّ من بلده بدينه، ﴿ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ

﴿ ﴾[الصافات : ٩٩].

ولما كان مقصود هذا المطلب الشأن الخارجي لأفراد الدولة المسلمة، سنناقش القسم الثاني.

فما الأصل في نازلة اللجوء السياسي ؟

تخريج النازلة على القواعد الفقهية الخمس الكبرى:

أولاً: تخريج النازلة على قاعدة الأصل في الأشياء الأخذ باليقين:

الأصل أن ولاء المسلم للمسلمين، قال الله تعالى: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾[التوبة : ٧١]، ومن ذلك إقامته بينهم، قال النبي ﷺ: "أنا بريئ من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين"، أخرجه أبو داود والترمذي،(١٣١) وقوله ﷺ: "لا تساكنوا المشركين، ولا تجامعوهم، فمن ساكنهم أو جامعهم فهو مثلهم"، أخرجه الترمذي،(١٣٢) ولما في ذلك من تكثير سوادهم، ومعونتهم.

وهذا الأصل لا يرفعه إلا حال الضرورة، فالضرورات تبيح المحظورات،(١٣٣) قال ابن حزم: (وأما من فرّ إلى أرض الحرب لظلمٍ خافه، ولم يحارب المسلمين، ولا أعانهم عليهم، ولم يجد في المسلمين من يجيره، فهذا لا شيء عليه، لأنه مضطر مكره).(١٣٤)

ويدل على جواز الدخول في جوار الكافر حال الضرورة أو الحاجة الملحّة أدلة، منها:

أ- حديث جبير بن مطعم ﷺ أن النبي ﷺ قال في أسارى بدر: "لو كان المطعم بن عدي حيًا، ثم كلمني في هؤلاء النتنى لتركتهم له"، متفق عليه، ومن أسباب ذلك أن النبي ﷺ لما رجع من الطائف دخل في جواره.(١٣٥)

ب- وفي البخاري أن أبا بكر الصديق ﷺ دخل في جوار ابن الدَّغِنَة. (١٣٦)

ج- ومن الأدلة كذلك: هجرة الصحابة ﷺ إلى الحبشة؛ لما استضعفوا في مكة، ومنهم من بقي حتى قدموا على النبي ﷺ في السنة السابعة،(١٣٧) وكذا بقي العباس ونعيم النحام رضي الله عنهما بمكة لمصالح يقومون بها. (١٣٨)

د- ومن الأدلة أيضًا: حديث بريدة ﷺ، وفيه: "ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين ... فإن أبوا أن يتحولوا منها فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين"، أخرجه مسلم. (١٣٩)

وفيه جواز البقاء في دار الكفر عند الحاجة الملّحة أو المصلحة الراجحة.

وإنما يجوز مخالفة هذا الأصل بشروط: (١٤٠)

(١) أن تدفعه الضرورة أو الحاجة الملحّة لهذا اللجوء.

(٢) أن يستطيع إقامة شعائر دينه في بلد المهجر، وأن يحفظ دينه ودين من معه.

(٣) أن يحذر من موالاة الكفار، أو من عونهم على المسلمين.

فإذا كان الأصل المنع، والإباحة اضطرار، فهل يؤثر حسن القصد في تغيير حكم هذا الأصل ؟

ثانيًا: تخريج النازلة على قاعدة الأمور بمقاصدها:

إذا قصد اللاجئ السياسي أن ينفع الإسلام ببقائه في بلاد الكفر؛ كأن يدعوهم إلى الإسلام، أو يتعلم علومًا يحتاجها المسلمون، أو يكون عينًا للمسلمين، أو يقوم بمهام التمثيل الدبلوماسي لبلده، ونحو ذلك من المصالح، فهل يتغير حكم المنع ؟

بالشروط السابقة، وبهذا القصد الحسن يكون فعله مستحبًا، ويؤجر على بقائه؛ لأن الأعمال بالنيات،[١٤١] ويؤيده السماح لبعض الصحابة ﷺ بالبقاء في بلادهم للدعوة إلى الله. [١٤٢]

فهل يؤثر العرف العام في تغيير حكم هذا القصد ؟

ثالثًا: تخريج النازلة على قاعدة العادة محكّمة:

من سكن عند المشركين جرت عليه عوائدهم وقوانينهم، وفيها من مخالفة الشرع الشيء الكثير، فهل يُغيّر هذا الأمر من حكم اللجوء لبلادهم ؟

قال محمد بن الحسن في السير الصغير: (إذا دخل بأمان لم يحل له أن يخفر ذمته، ولا ينقض عهده، ولا يغدر بهم، وكان عليه أن يفي لهم كما يفون له).[١٤٣]

فيلتزم بأحكامهم وتشريعاتهم اللازمة له إذا كانت لا تخالف الشرع،[١٤٤] فإن عجز وأوقعوه في الحرام، فليس هو ممن يستطيع أن يقيم شعائر دينه، فليهاجر عنهم.

فهل يؤثر وجود المشقة في الترخيص له بطلب التوسع في اكتساب الحقوق، والتجنس ؟

رابعًا: تخريج النازلة على قاعدة المشقة تجلب التيسير:

من الأمور التي تدفع المشقة عن اللاجئ السياسي إلى أيّ دولة أن يسعى إلى الحصول على جنسية هذه الدولة؛ لاكتساب الكثير من التسهيلات والحقوق والمصالح الحاجية، فما حكم هذا الأمر ؟

التجنس: هو انتساب شخص إلى دولة معينة،[١٤٥] وبها يكتسب مميزات المواطنة، ويقوى وضعه في هذا البلد.

والأصل أن التجنس بجنسية الدولة الكافرة أقوى في المنع من مجرد الإقامة ببلادهم؛ خاصةً مع تأثيرها البالغ في تغيير تبعيته؛ في معاملاته وسائر شؤون حياته، وفي تشبهه بهم. [١٤٦]

ومع وجود المقصد السابق، وهو الدعوة إلى الإسلام، ونفع المسلمين، فإن كان التجنس يُعيّنه على القيام بهذه المصالح، مع قدرته على إقامة شعائر دينه، وعدم تغيّر ولائه لدين غير الإسلام، فلا حرج فيه، وما لا يتم المطلوب إلا به فهو مطلوب. (١٤٧)

وماذا لو فُرض على المتجنس التجنيد الإجباري في الخدمة العسكرية، وهل للموازنة بين المصالح والمفاسد تأثير في حكم هذه المسألة ؟

خامسًا: تخريج النازلة على قاعدة الضرر يزال:

من آثار حمل جنسية بلد اللجوء السياسي الإلزامُ بالدفاع عنه، فإن كان ملزمًا بها فله الالتحاق بالجندية بنية تحقيق مصلحة التقوي على فنون القتال، وكشف ذلك للمسلمين، ولا يحل له أن يشارك في القتال ضد كفارٍ؛ لأن حفظ نفسه أعظم مصلحة من نصرة الكافرين على الكافرين.(١٤٨)

ويحرم عليه أن يشارك في قتال ضد المسلمين؛ لحديث: "من حمل السلاح علينا فليس منا"، متفق عليه،(١٤٩) ولو سجنوه أو قتلوه؛ لأن مفسدة قتله ليست بأعظم من مفاسد قتله للمسلمين. (١٥٠)

قال محمد بن الحسن: (وإن قالوا لهم – أي لأسرى المسلمين –: قاتلوا معنا المسلمين، وإلا قتلناكم لم يسعهم القتال مع المسلمين؛ لأن ذلك حرام على المسلمين بعينه، فلا يجوز الإقدام عليه بسبب التهديد بالقتل). (١٥١)

فما الذي يتحرر في حكم هذه النازلة ؟

تحرير القول في نازلة اللجوء السياسي بعد عرضها على القواعد الفقهية الخمس الكبرى:

يظهر مما سبق – والله أعلم – أن للقواعد الفقهية أثرًا بالغًا في الحكم على نازلة اللجوء السياسي:

– فمن قاعدة التمسك بأصل اليقين: فالأصل المنع؛ للأدلة المتكاثرة على ضرورة تحقيق الولاء للمسلمين، والبراء من الكافرين.

– ومن قواعد الضرر يزال: يتأكد المنع أيضًا؛ لعظيم المفسدة على دين المسلم وأسرته إذا بقي بين أظهر الكافرين. (١٥٢)

– ومن قاعدة المشقة تجلب التيسير: يجوز هذا اللجوء عند تأكد الضرورة أو الحاجة الملحّة، إذا استطاع إقامة شعائر دينه، وتجنب موالاة الكفار، وعونهم على المسلمين.

– ومن قاعدة الأمور بمقاصدها: قد تكون إقامة المسلم في بلد الكفار خيرًا إذا قصد بها نفع الإسلام والمسلمين.

– ومن قاعدة العادة محكَّمة: يحذر اللاجئ من تحكيم عوائدهم وقوانينهم المخالفة للشرع ما استطاع،

ولا حرج من الأخذ بما لا يخالف الشرع منها.

المطلب الثاني: تخريج النوازل السياسية المعاصرة المتعلقة بالشأن الخارجي للدول (نازلة معاهدات التحاكم للقانون الدولي) على القواعد الفقهية الكبرى:

من النوازل السياسية ما يتعلق بتوقيع الدول المسلمة على معاهدات، قد تتضمن شروطها التحاكم عند التنازع إلى محكمة قضائية، أو جهة تحكيم غير مسلمة، أو الالتزام بقانون وضعي ما، حتى يستقر السلم والأمن الدوليين !، فما حكم هذه النازلة ؟

تصوير النازلة:

المعاهدات في اللغة: مأخوذةٌ من العهد: وهو الميثاق الذي ينبغي حفظه،(١٥٣) قال الكفوي: (العهد: الموثق، ووضعه لما من شأنه أن يراعى ويتعهد)،(١٥٤) وفي القانون الدولي العام تعريف المعاهدة بأنها: (اتفاق بين دولتين أو أكثر؛ لتنظيم علاقات بينهما).(١٥٥)

وقد تشتمل هذه المعاهدات على شرط التحاكم إلى جهةٍ معينة، والتحكيم في اللغة: مشتقٌ من الحكم، وهو المنع، وسُمِّي حكمًا؛ لأنه يمنع من الظلم،(١٥٦) وشرعًا: (اتخاذ الخصمين آخر حاكمًا برضاهما؛ لفصل خصومتهما ودعواهما)،(١٥٧) (والتحكيم الدولي: هو ذلك الإجراء أو تلك الوسيلة التي يمكن بواسطتها التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الدولي؛ من خلال حكم ملزم، تصدره هيئة خاصة يختارها أطراف النزاع، وانطلاقًا من تطبيق القانون، واحترام قواعده).(١٥٨)

وقد تحاكمت قبائل قريش لما تنازعت في وضع الحجر الأسود إلى الرسول ﷺ قبل بعثته،(١٥٩) وجعل الشارع التحكيم دون القضاء، وفوق الفتوى، فأعطاه سلطة الإلزام؛ كالقضاء، وسلبه سلطة التنفيذ؛ كالفتوى. (١٦٠)

والمحال التي يجوز فيها التحكيم ضبطها ابن العربي بقوله: (والضابط: أن كل حق اختصَّ به الخصمان جاز التحكيم فيه، ونفذ تحكيم المحكِّم به)،(١٦١) وقال ابن عرفة: (إنما يجوز التحكيم فيما يصح لأحدهما ترك حقه فيه).(١٦٢)

تخريج النازلة على القواعد الفقهية الخمس الكبرى:

أولاً: تخريج النازلة على قاعدة الأصل في الأشياء الأخذ باليقين:

الأصل في المعاهدات الإباحة، إن كانت فيها منفعة معتبرة شرعًا،(١٦٣) وكذا الأصل في العقود والشروط؛ لحديث: "والمسلمون على شروطهم إلا شرطًا حرم حلالاً، أو أحلّ حرامًا"، أخرجه الترمذي.(١٦٤)

لكن الشريعة ضبطت التحاكم المشروع بشرطين:

الأول: أن يقوم به عدل غير كافر، قال عليش: (قال اللخمي: إنما يجوز التحكيم لعدل مجتهد، أو عامي يحكم باسترشاد العلماء، وغير كافر، قال اللخمي: اتفقت أقوال من يُذكر بعد على أن لا يحكم جاهل بالحكم؛ لأنه تخاطر، ولا يجوز تحكيم كافر)،[١٦٥] وقال المازري: (لا يحكم إلا من يصح أن يولى القضاء)،[١٦٦] وعللوا ذلك بأنّ كلاً من التحكيم والقضاء ولاية، ولا ولاية لغير مسلم.

والثاني: أن لا يحكم بغير شرع الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ﴾[النساء : ٥٩]، وقال تعالى: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾[التوبة : ٣١]، وقال عزّ وجلّ: ﴿ فَإِن جَآءُوكَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُمۡ أَوۡ أَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡۖ وَإِن تُعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيۡـٔٗاۖ وَإِنۡ حَكَمۡتَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِٱلۡقِسۡطِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ﴿٤٢﴾ ﴾[المائدة : ٤٢]، وقال سبحانه: ﴿ وَلَن يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لِلۡكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ سَبِيلًا ﴿١٤١﴾ ﴾ [النساء : ١٤١].

قال ابن كثير: (من خرج عن حكم الله المحكم المشتمل على كل خير، الناهي عن كل شر، وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء، والاصطلاحات التي وضعها الرجال، بلا مستند من شريعة الله، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات مما يضعونها بآرائهم وأهوائهم، وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية، المأخوذة عن ملكهم جنكزخان، الذي وضع لهم الياسق، وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام، قد اقتبسها من شرائع شتى: من اليهودية، والنصرانية، والملة الإسلامية وغيرها، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه، فصارت في دينه شرعًا متبعًا، يقدمونه على الحكم بكتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ، فمن فعل ذلك منهم فهو كافر، يجب قتاله؛ حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله، فلا يحكم سواه في قليل ولا كثير). [١٦٧]

ولما كانت الدول الأعضاء في أيّة منظمات دولية هي التي تحدد لوائح القبول والتنظيم الداخلي لكل منظمة، وما تتحاكم إليه، [١٦٨] كان ذلك سببًا كافيًا في منع التحاكم إليها إن حكمت بغير شرع الله عزّ وجلّ.

لكن إن كانت تلك المنظمات تحكم بحكم عدلٍ أو بعرفٍ دولي عام، لا يخالف الشرع، فلا حرج في الالتزام به،[١٦٩] وقد حكّم النبي ﷺ سعد بن معاذ رضي الله عنه في بني قريظة، فحكم بحكم الله تعالى من فوق سبع

سموات. (١٧٠)

فإذا كان الأصل في تحكيم الكافر على المسلمين، والتحاكم إلى القوانين الدولية المنع، فهل يؤثر القصد في تغيير حكم هذا الأصل ؟

ثانيًا: تخريج النازلة على قاعدة الأمور بمقاصدها:

قد يقصد الواقع في واقعة الاتفاقات الدولية إلى أن تكون تلك المعاهدات معاهدات تناصر على الحق والعدل، وعلى دفع الظلم، لا معاهدات تحاكم، فيكون حلفًا جائزًا،(١٧١) من باب التعاون على أداء الحقوق إلى أهلها، وليس فيه إلزام بحكم يخالف الشرع، ولقد حوصر الرسول ﷺ والمسلمين، ومعهم بنو هاشم وبنو المطلب في الشعب، ثم فَكَّ الحصار عنهم من قام بمقتضيات حلف الفضول في نصرة المظلوم، (١٧٢) وكذا تحالف النبي ﷺ مع خزاعة. (١٧٣)

ومن هذا الصنف الجائز: المعاهدات والاتفاقات الدولية التي يُقصد منها التعاون في أمورٍ لا تخالف الشرع؛ كحفظ الصحة، والبيئة، والقيام بحق الإغاثة الإنسانية ونحوها.

فهل يؤثر العرف العام في تغيير أو تقييد حكم هذا القصد ؟

ثالثًا: تخريج النازلة على قاعدة العادة محكّمة:

من المبادئ السياسية المعتبرة بين الدول قديمًا وحديثًا مبدأ التعامل بالمثل، وبحسب الأعراف (البروتوكولات) الدولية، ومما جرت به عادة الدول من ذلك:

(١) احترام السفراء والمبعوثين الدوليين،(١٧٤) وحفظ الحصانات الدبلوماسية(١٧٥) لهم بما تقرر في العرف الدولي، وحماية مقرّات البعثات الدولية، وتبادل القناصل، وفتح السفارات، ويلحق به أيضًا كعرف عام حماية العاملين في الصحافة ووسائل الإعلام، وكلها من عقود الأمان التي نظّمها الشرع،(١٧٦) وجاء في ذلك:

– حديث أبي رافع ﷺ أن النبي ﷺ قال: "إني لا أخيس بالعهد، ولا أحبس البُرُد"،(١٧٧) أخرجه أبو داود.(١٧٨)

– وحديث عبد الله بن مسعود ﷺ، قال: جاء ابن النواحة وابن أثال رسولا مسيلمة إلى النبي ﷺ، فقال لهما: " أتشهدان أني رسول الله؟ "، قالا: نشهد أن مسيلمة رسول الله، فقال النبي ﷺ: "آمنتُ بالله ورسله، لو كنت قاتلاً رسولاً لقتلتكما"، قال عبد الله: فمضت السنة أن الرسل لا تقتل، أخرجه أحمد. (١٧٩)

– حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: "وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم"، متفق عليه. (١٨٠)

– حديث أنس ﷺ قال: لما أراد رسول الله ﷺ أن يكتب إلى الروم، قالوا: إنهم لا يقرؤون كتابًا إلا

مختومًا، قال: فاتخذ رسول الله ﷺ خاتماً من فضة، كأني أنظر إلى بياضه في يد رسول الله ﷺ، نقشه محمد رسول الله، متفق عليه. (١٨١)

(٢) تسليم المطلوبين بين الدول بموجب اتفاقيات أو عرف دولي عام، وهذا على أقسام:

الأول: تسليم الحربي إلى دولته، ويعمل فيه ولي الأمر بحسب المصلحة.

الثاني: تسليم المسلم إلى دولة إسلامية، تحكم فيه بشرع الله، وهو من التعاون المأمور به، ويُخرَّج على كلام الفقهاء في مسألة إرسال الكتاب من قاضٍ إلى قاضٍ. (١٨٢)

الثالث: تسليم الدولة الكافرة رعايا الدولة المسلمة الهاربين إليها، وهذا مطلوب.

ففي تاريخ الطبري: كتب عمر إلى ملك الروم: (إنه بلغني أن حيًا من أحياء العرب ترك دارنا وأتى دارك، فوالله لتخرجنه، أو لننبذن إلى النصارى، ثم لنخرجنهم إليك، فأخرجهم ملك الروم). (١٨٣)

الرابع: تسليم المسلم إلى دولة كافرة، وهذا لا يحل؛(١٨٤) لقوله تعالى: ﴿ وَلَن يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لِلۡكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ سَبِيلًا ١٤١ ﴾[النساء: ١٤١]، ولقول النبي ﷺ: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه، ولا يسلمه"،(١٨٥) أي لا يتركه للظلم، ولأنه لا يجوز الرضا بتحكيم غير شرع الله، بل إنّ ولي الأمر مأمورٌ بفكّ الأسير المسلم من بين أيدي الكفار، فكيف يكون سببًا في أسرهم له !.

وأما ما جاء في بنود صلح الحديبية، وقول مبعوث قريش: (لا يأتيك منا رجل – وإن كان على دينك – إلا رددته إلينا، فقال المسلمون: سبحان الله، كيف يُردّ إلى المشركين، وقد جاء مسلمًا !)، فجاء أبو جندل ﷺ مسلمًا، فردّه النبي ﷺ، ثم ردّ أبا بصير بن عتبة ﷺ،(١٨٦) فقد أجاب عنه أهل العلم بعدّة أجوبة:

قيل: ردّه إلى أبيه وعشيرته، وهم يحمونه ولا يقتلونه،(١٨٧) وقيل: لتحقيق المصلحة الأعظم في عدم قتل قريش المسلمين بمكة،(١٨٨) وقيل: لأنه من رعايا قريش، وليس من رعايا دولة الإسلام، وقيل: لأن النبي ﷺ عَلِم بالوحي حسن العاقبة؛(١٨٩) بدليل قوله: "إني رسول الله، ولن يضيعني الله أبدًا"، وبدليل تسميته له فتحًا،(١٩٠) وقيل: بأنه خلّا بينه وبينهم، ولم يُسلمه لهم،(١٩١) وقيل: هذا الحكم منسوخ؛(١٩٢) بقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٖ فَٱمۡتَحِنُوهُنَّۖ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّۖ فَإِنۡ عَلِمۡتُمُوهُنَّ مُؤۡمِنَٰتٖ فَلَا تَرۡجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلۡكُفَّارِۖ ﴾[الممتحنة : ١٠].

ومتى ما كانت هذه الأمور أحكامًا عامة اعتبرها ذوو العقول السليمة، وسارت بين الدول عرفًا دوليًا عامًا، جاز أن يُحكم بها إن لم تخالف الشرع، فهل يؤثر وجود المشاق في تغيير أحكام المعاهدات الدولية ؟

رابعًا: تخريج النازلة على قاعدة المشقة تجلب التيسير:

جاء ميثاق الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥م – والذي كتبه المنتصرون في الحرب العالمية الثانية، وألزموا به المنهزمين، ثم لحقتهم في ذلك الدول التي استعادت سيادتها بعد الاستعمار؛ كالدول المسلمة – بمثابة الوثيقة الخادمة لمصالح الدول المنتصرة.

ودخول الدول المسلمة فيه يُنظر فيه إلى مدى الحاجة الملحّة إليه، فإن المعاهدة مع الكفار، مع إملاء شروطهم تجوز عند الحاجة؛ كالحال في صلح الحديبية،(١٩٣) قال ابن العربي: (وإن كان للمسلمين مصلحة في الصلح؛ لانتفاع يجلب به، أو ضر يندفع بسببه، فلا بأس أن يبتدئ المسلمون به إذا احتاجوا إليه).(١٩٤)

وكذا دفع مالٍ للكفار مقابل الهدنة إذا اضطر المسلمون إلى ذلك، وهو جائز؛(١٩٥) كما أراد النبي ﷺ دفع ثلث ثمار المدينة لهوازن في حصار الخندق،(١٩٦) وكما يجوز فداء الأسير المسلم بمال، وإعطاء المؤلفة قلوبهم، ولو كفارًا من الزكاة.

فإن قامت الضرورة جاز التحاكم إلى قوانينهم، بحسب تقدير ما سيقع من المفاسد، أو سيفوت من المصالح الكلية القطعية؛ كحال من يقيم في بلادهم، ولا يأخذ حقه إلا إذا تحاكم لمحاكمهم،(١٩٧) قال الخرشي: (الثالث: أن يخلو عقدها عن شرط فاسد، وإلا لم يجز؛ كشرط بقاء مسلم أسيرًا بأيديهم، أو بقاء قرية للمسلمين خالية منهم، أو أن يحكموا بين مسلم وكافر، أو أن يأخذوا منا مالاً، إلا لخوفٍ منهم، فيجوز كل ما منع).(١٩٨)

فإذا كانت الضرورة أو الحاجة الملحّة تغيّر حكم الأصل بالمنع، فهل المصلحة تغيّر الحكم كذلك ؟

خامسًا: تخريج النازلة على قاعدة الضرر يزال:

نصّ الفقهاء على جواز عقد الهدنة؛ لتحقيق مصلحة للمسلمين، قال النووي بعد أن ساق عدّة أحاديث: (وفي هذه الأحاديث دليل لجواز مصالحة الكفار، إذا كان فيها مصلحة، وهو مجمعٌ عليه عند الحاجة).(١٩٩)

ولضمان تنفيذ معاهدة الهدنة، قد يُشترط تسليم رهائن من الطرفين، فإن تمت المعاهدة بشروطها، وإلا اعتبروا أسرى حرب،(٢٠٠) والأخذ بهذا الشرط مكروه؛ تحقيقًا لعزة المسلمين، ويجوز عند تأكد الضرورة إليه، قال محمد بن الحسن: (وإذا طلب المشركون في الموادعة أن نعطيهم رهنًا من رجال المسلمين، على أن يعطوا من رجالهم رهنًا مثل ذلك، فهذا مكروه، لا ينبغي للمسلمين أن يجيبوهم إليه، بدون تحقق الضرورة؛ لأنهم غير مأمونين على رجال المسلمين، والظاهر أن مخالفتهم في الاعتقاد تحملهم على قتلهم، ولا زاجر من حيث الاعتقاد يزجرهم عن ذلك).(٢٠١)

ويُقدِّر ولي الأمر ومستشاروه مدى قدر هذه الضرورة؛ لتجاوز أصل المنع.

فما الذي يتحرر في حكم هذه النازلة ؟

تحرير القول في نازلة التحاكم إلى القوانين الدولية بعد عرضها على القواعد الفقهية الخمس الكبرى:

- بالنظر لقاعدة الأخذ بالأصل: فإن الأصل في تحكيم الكافر على المسلمين المنع.
- وبالنظر لقاعدة المشقة تجلب التيسير: يجوز الترخيص في ذلك عند الضرورة.
- وبالنظر لقاعدة الأمور بمقاصدها: جاز الدخول في تحالفات لنصرة الحق، وتحقيق العدل، بما لا يخالف الشرع.
- وبالنظر لقاعدة العادة محكّمة: فلا حرج من التمثيل الدبلوماسي؛ بحسب الأعراف الدولية، التي لا تخالف أحكام الشريعة.
- وبالنظر لقاعدة الضرر يزال: يجوز الدخول في معاهداتٍ بترك القتال، إذا ترتب على ذلك مصلحة ظاهرة.

خاتمـة البحث:

يمكننا أن نُلخِّص أبرز ما توصل إليه هذا البحث في النتائج التالية:

(١) كان لقاعدة: الأخذ بالأصل **واليقين** أثر كبير في توجيه أحكام النوازل السياسية، قدرات في أصل حكمها على الإباحة؛ لتعلقها بمعاش الناس ودنياهم، وعودها إلى أمور العادات، وأيّد هذا الأصل تنوع تطبيقات الخلافة الراشدة وما بعدها، لكنها لن تبقى على حكم الإباحة إلا إذا سلِمت مما يعارضها؛ من جهة كون النازلة لم تتعلق بأصول العادات، أو من جهة كون هذا الأصل لم يُعارض بدليلٍ ناقلٍ عنه، أو من جهة كونها لم تصطدم بأصلٍ أعظم؛ كأصل تحقيق الولاء للمسلمين، والبراء من الكافرين.

(٢) ولما صُنعت هذه النوازل السياسية كوسائل لبلوغ المطلوب، وكان للوسائل أحكام **المقاصد**، توزعت أحكام المنع على مقاصد طلب الدنيا بالولايات الشرعية، أو مقاصد الإثارة والإفساد، وأحكام الإباحة على مقاصد نصرة الدين وإعزازه، وخدمة وعون المسلمين.

(٣) ومن تحكيم قاعدة: **العادة** محكَّمة على النوازل السياسية المعاصرة، كان لاستجلاب كثيرٍ من هذه النوازل السياسية من مفرزات الأنظمة غير المسلمة أثر في توجيه أحكامها، ثم كان لتطورها ضمن أحضان تجاربهم، حتى أصبحت من أسس الديمقراطية عندهم، مع استحضار أن الأخذ بعوائد الكفار مذموم، أو كونها تعارضت مع الدليل الشرعي، أو خالفت ما جرى عليه العمل في عهد صدر الأمة الأول أثر في الحكم بالمنع، في مقابل تأثير مبدأ المعاملة بالمثل، وقبول الإسلام لعوائد وأعراف الجاهلية، وسنّ ولي الأمر للقوانين التي تُقنن أعرافًا وأنظمةً جديدة تسري في المسلمين الأثر المقابل في توجيه الحكم إلى المشروعية.

(٤) وجاءت قاعدة: **المشقة** تجلب التيسير بكثير من الرخص والاستثناءات المنضبطة بالضوابط الشرعية؛ دفعًا للحرج والمشقة، أو تحت تأثير الضرورة والحاجة الملّحة، أو جريًا وراء سنة التدرج في التطبيق، كما أفرزت صناعة بدائل مباحة، وإيجاد مخارج مشروعة.

(٥) وسيدة القواعد في هذه النوازل، وفيصل الحكم عليها كان لقاعدة الموازنة بين **المفاسد والمصالح**، ودراسة ما يعتري كل نازلة من خيرٍ وشرٍ، ثم الموازنة بينهما من خلال استعراض مدى توافقهما مع مسارات موازية لأحكام الشريعة.

(٦) ثم سار الترجيح باتجاه ما أفرزته القواعد الفقهية الخمس الكبرى؛ من أُطرٍ عامة، تحتاج معها كل صورة من صور النوازل السياسية إلى دراسة خاصة؛ للاهتداء إلى حكمها في ظلّ المعايير المنضبطة.

والله تعالى أعلى وأعلم، والحمد لله رب العالمين.

هوامش البحث:

(١) الأحكام السلطانية، للماوردي، ص(١٥).

(٢) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، (٣٥٧/٣)، وتاج العروس، للزبيدي، (٦٠/٩).

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر، للسبكي، (١١/١)، والقواعد الفقهية، ليعقوب الباحسين، ص(٣٧).

(٤) ينظر: المنثور في القواعد الفقهية، للزركشي، (١٤٥/٢).

(٥) ينظر: التقعيد الفقهي، ليحيى سعيدي، ص(٦٨).

(٦) ينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، (١٦٧/٢٩).

(٧) ينظر: القواعد الفقهية الكبرى، وما تفرع منها، للسدلان، ص(٩).

(٨) ينظر: الأشباه والنظائر، لابن نجيم، ص(٤٧)، وشرح القواعد الفقهية، للزرقا، ص(٤٧).

(٩) في كتاب (٣) الحيض، باب (٢٦) الدليل على أن من تيقن الطهارة، ثم شكّ في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك، (٢٧٦/١)، برقم (٣٦٢).

(١٠) ينظر: الأشباه والنظائر، للسيوطي، ص(٤٩)، وحاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع، (٣٨٢/٥).

(١١) أخرجه البخاري في كتاب (١) بدء الوحي، باب (١) كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، (٣/١)، برقم (١)، ومسلم في كتاب (٣٣) الإمارة، باب (٤٥) قوله ﷺ: "إنما الأعمال بالنية"، وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال، (١٥١٥/٣)، برقم (١٩٠٧).

(١٢) ينظر: الفروق، للقرافي، (١٤/٣)، والتحبير شرح التحرير، للمرداوي، (٣٨٥١/٨).

(١٣) ينظر: الأشباه والنظائر، لابن نجيم، ص(٧٩).

(١٤) أخرجه البخاري في كتاب (٧٢) النفقات، باب (٩) إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها من معروف، (٣٠٥٢/٥)، برقم (٥٠٤٩)، ومسلم في كتاب (٣٠) الأقضية، باب (٤) قضية هند، (١٣٣٨/٣)، برقم (١٧١٤).

(١٥) ينظر: غمز عيون البصائر، للحموي، (١٦٧/٤)، والمنثور، للزركشي، (١٦٩/٣).

(١٦) ينظر: الموافقات، للشاطبي، (٢١٤/٢).

(١٧) في كتاب (٨١) الأدب، باب (٨٠) قول النبي ﷺ: "يسروا ولا تعسروا"، (٢٢٧٠/٥)، برقم (٥٧٧٧).

(١٨) ينظر: الأشباه والنظائر، للسيوطي، ص(٨٣)، والتحبير شرح التحرير، للمرداوي، (٣٨٤٦/٨).

(١٩) ينظر: المصلحة المرسلة، لعلي جريشة، ص(٤٤).

(٢٠) في كتاب البيوع من المستدرك، (٦٦/٢)، برقم (٢٣٤٥)، قال الذهبي في التلخيص: "على شرط مسلم".

(٢١) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، (٤٠٢/٨).

(٢٢) الكليات، ص(٥١٠).

(٢٣) ينظر: السلطة التشريعية في نظام الحكم الإسلامي، لضو مفتاح غمق، ص(١٧٨-١٧٩)، والانتخاب للولايات العامة، للأحمري، ص(٣٥).

(٢٤) ينظر: مقاييس اللغة، لابن فارس، (٤٠٨/٥)، والقاموس المحيط، للفيروزآبادي، ص(١٣٦)، والنهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، (٣١/٥).

(٢٥) راجع تعاريف أخرى وتقاسيم في: المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وآخرون، (٩٠٨/٢)، والانتخابات وأحكامها، للعجلان، ص(١٣-١٦).

(٢٦) الموافقات، للشاطبي، (٣١٨/٢).

(٢٧) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية، (٦٤/١).

(٢٨) ينظر: المرأة بين الفقه والقانون، لمصطفى السباعي، ص(١٢٤).

(٢٩) ينظر: فضائل الصحابة، للنسائي، ص(٥).

(٣٠) ينظر: فضائل الصحابة، لأحمد بن حنبل، (٣٣٧/١)، وطرق تنصيب الخليفة بين الخلافة الإسلامية ونظم الحكم المعاصرة، للمراكبي، ص(٣٤٤-٣٧٨).

(٣١) ينظر: صحيح البخاري في كتاب (٩٧) الأحكام، باب (٤٣) كيف يبايع الإمام الناس، (٢٦٣٤/٦)، برقم (٦٧٨١).

(٣٢) ينظر: فضائل الصحابة، لأحمد بن حنبل، (٥٧٣/٢).

(٣٣) ينظر: المصدر السابق، (٧٦٩/٢).

(٣٤) ينظر: الاعتصام، للشاطبي، (٥٧/٢)، واقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية، (١٢٣/٢).

(٣٥) (٨٩/٢٥)، برقم (١٥٧٩٨)، قال محققو المسند: "حديث قوي، وهذا إسناد حسن".

(٣٦) في كتاب (٩٧) الأحكام، باب (٢٦) العرفاء للناس، (٢٦٢٥/٦)، برقم (٦٧٥٥).

(٣٧) فتح الباري، لابن حجر، (١٦٩/١٣).

(٣٨) في كتاب (٩٧) الأحكام، باب (٤٣) كيف يبايع الإمام الناس، (٢٦٣٤/٦)، برقم (٦٧٨١).

(٣٩) تغرة أن يقتلا: أي غرر بنفسه تغريرًا، وعرضها للهلاك؛ خوفًا من أن يقتل المبايع والمتابع، أخرجه البخاري في كتاب (٩٠) المحاربين من أهل الكفر والردة، باب (١٦) رجم الحبلى في الزنا إذا أحصنت، (٢٥٠٣/٦)، برقم (٦٤٤٢).

(٤٠) تاريخ الطبري، (٣١٧/٥).

(٤١) المصدر السابق، (٣٥/٧).

(٤٢) ينظر: تفسير المنار، لمحمد رشيد رضا، (١٦٢/٥)، وتدوين الدستور الإسلامي، للمودودي، ص(٥٤)، والديمقراطية ومشاركة المسلم في الانتخابات، لعبد الكريم زيدان، ص(٥٢٣)، والانتخابات وأحكامها، للعجلان، ص(٨٠)، والانتخاب للولايات العامة، للأحمري، ص(٢٧٢).

(٤٣) ينظر: التاريخ الإسلامي، لمحمود شاكر، (١٢٠/٩)، وتنوير الظلمات، للإمام، ص(٣٣).

(٤٤) ينظر: الأحكام السلطانية، للماوردي، ص(١٧)، والأحكام السلطانية، لأبي يعلى، ص(١٩)، وروضة الطالبين، للنووي، (٤٦/١٠).

(٤٥) ينظر: قواعد الأحكام، للعز، (٤٣/١).

(٤٦) أخرجه البخاري في كتاب (٩٧) الأحكام، باب (٧) ما يكره من الحرص على الإمارة، (٢٦١٤/٦)، برقم (٦٧٣٠)، ومسلم في كتاب (٣٣) الإمارة، باب (٣) النهي عن طلب الإمارة، والحرص عليها، (١٤٥٤/٣)، برقم (١٧٣٣).

(٤٧) في كتاب (٩٠) المحاربين من أهل الكفر والردة، باب (١٦) رجم الحبلى في الزنا إذا أحصنت، (٢٥٠٣/٦)، برقم (٦٤٤٢).

(٤٨) في كتاب (٩٧) الأحكام، باب (٤٣) كيف يبايع الإمام الناس، (٢٦٣٤/٦)، برقم (٦٧٨١).

(٤٩) يدكون: أي يخوضون ويتحدثون، أخرجه البخاري في كتاب (٦٦) فضائل الصحابة، باب (٩) مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن ﷺ، (١٣٥٧/٣)، برقم (٣٤٩٨)، ومسلم في كتاب (٤٤) فضائل الصحابة ﷺ، باب (٤) من فضائل علي بن أبي طالب ﷺ، (١٨٧٢/٤)، برقم (٢٤٠٦).

(٥٠) أخرجه البخاري في كتاب (٣٠) الزكاة، باب (١٤) الصدقة باليمين، (٥١٧/٢)، برقم (١٣٥٧)، ومسلم في كتاب (١٢) الزكاة، باب (٣٠) فضل إخفاء الصدقة، (٧١٥/٢)، برقم (١٠٣١).

(٥١) أخرجه مسلم في كتاب (٣٣) الإمارة، باب (٥) فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، والحثّ على الرفق بالرعية، والنهي عن إدخال المشقة عليهم، (١٤٥٨/٣)، برقم (١٨٢٧).

(٥٢) تنظر خمسة أحوال في حكم طلب الإمارة في: الحاوي الكبير، الماوردي، (١٧/١٦)، ومطالب أولي النهى، (٤٥٦/٦).

(٥٣) ينظر: الانتخابات، وأحكامها، للعجلان، ص(٢٠).

(٥٤) ينظر: البخاري في كتاب (٤٤) الكفالة، باب (٤) جوار أبي بكر في عهد النبي ﷺ وعقده، (٨٠٣/٢)، برقم (٢١٧٥).

(٥٥) ينظر: البخاري في كتاب (٨٠) اللباس، باب (٥٠) اتخاذ الخاتم ليختم به الشيء أو ليكتب به إلى أهل الكتاب

وغيرهم، (٥/٢٢٠٥)، برقم (٥٥٧٣)، ومسلم في كتاب (٣٧) اللباس والزينة، باب (١٣) في اتخاذ النبي ﷺ خاتمًا لما أراد أن يكتب إلى العجم، (٣/١٦٥٦)، برقم (٢٠٩٢).

(٥٦) الغيلة: بكسر الغين، وطء المرضع، ينظر: مسلم في كتاب (١٦) النكاح، باب (٢٤) جواز الغيلة، وهي وطء المرضع، وكراهة العزل، (٢/١٠٦٦)، برقم (١٤٤٢).

(٥٧) قال ابن تيمية في منهاج السنة النبوية، (١/٥٢٧): "ولا يصير الرجل إمامًا حتى يوافقه أهل الشوكة عليها، الذين يحصل بطاعتهم له مقصود الإمامة"، وينظر: أهل الحل والعقد، صفاتهم ووظائفهم، لعبد الله الطريقي، ص(٢٢٠).

(٥٨) ينظر: ولابة المرأة في الفقه الإسلامي، لحافظ أنور، ص(٤٤٤).

(٥٩) ينظر: من فقه الدولة، للقرضاوي، ص(١٣٨).

(٦٠) ينظر: الفروق، للقرافي، (٢/٥٤٠)، الفرق ٧٧، والمنثور، للزركشي، (٢/٦٨).

(٦١) ينظر: بدائع الصنائع، للكاساني، (٧/٣)، وحاشية الدسوقي، (٣/٢٢٥)، وروضة الطالبين، للنووي، (٧/٢٦٢)، وكشاف القناع، للبهوتي، (٦/٢٩٤).

(٦٢) ينظر: المستصفى، للغزالي، ص(٢٢٠)، والمنثور في القواعد الفقهية، للزركشي، (١/٢٣٠).

(٦٣) ينظر: التدرج في التشريع والتطبيق، لمحمد الزحيلي، ص(٨٩)، والتدرج في تطبيق الشريعة الإسلامية، للشريف، ص(١٧٤).

(٦٤) ينظر: الموافقات، للشاطبي، (٢/١٤٨)، وبنحوه في: سيرة عمر بن عبد العزيز، لابن عبد الحكم، ص(٥٧)، وقال ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى، (١٩/٢١٩): "وعمر بن عبد العزيز عودي وأوذي على بعض ما أقامه من العدل، وقيل: إنه سمّ على ذلك".

(٦٥) أخرجه أحمد، (٣/١٩٣)، برقم (١٦٥٥)، وصححه الألباني في فقه السيرة، للغزالي، ص(٧٦).

(٦٦) ينظر: فتح الباري، لابن حجر، (١٠/٥٠٢).

(٦٧) مجموع الفتاوى، (١٩/٢١٩)، وينظر: مشاركة المسلم للانتخابات مع غير المسلمين، لعمر السبيل، ص(٤٣٥).

(٦٨) قال النخعي: إذا كان المستحلف ظالما فنية الحالف، وإن كان مظلومًا فنية المستحلف، ينظر: صحيح البخاري، (٦/٢٥٤٩).

(٦٩) ينظر: التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، لصلاح الصاوي، ص(١١٥-١٢٠).

(٧٠) ينظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، للعز بن عبد السلام، (١/٧)، والموافقات، للشاطبي، (٢/٤٤).

(٧١) ينظر القول بالجواز: تفسير السعدي، ص(٣٨٩)، وفقه الدولة، للقرضاوي، ص(١٨٠)، وفتوى اللجنة الدائمة إن كان وسيلة لتغيير نظام الحكم الذي لا يحكم بشرع الله، ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة، (٢٣/٤٠٧)، وهو قول ابن باز وابن عثيمين، وقال به الألباني عند الضرورة، ينظر: حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية، لعمر الأشقر، ص(١٣٦-١٤٤)، وينظر القول بالمنع: واقعنا المعاصر، لمحمد قطب، ص(٤٤٠).

(٧٢) مجموع الفتاوى، (٣٠/٢٥٦).

(٧٣) ينظر: مقاييس اللغة، لابن فارس، (٣/٤٧١).

(٧٤) ينظر: المفردات في غريب القرآن، للراغب، ص(٥٤٠)، وزاد المسير، لابن الجوزي، (٨٥/١).

(٧٥) المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وآخرون، (٥٧٨/٢).

(٧٦) ضوابط المظاهرات، لأنس أبو عطا، ص(٤٥٨).

(٧٧) ينظر: بدائع الصنائع، للكاساني، (١٤٠/٧)، وحاشية الدسوقي، (٢٧٣/١٨)، وروضة الطالبين، للنووي، (٢٧٠/٧)، وكشاف القناع، للبهوتي، (١٦١/٦)، ويراجع: المعارضة السياسية وضوابطها، لمحمد مصلح، ص(١٠٤).

(٧٨) ينظر: المعارضة السياسية، وضوابطها في الشريعة الإسلامية، لمحمد علي مصلح، ص(٣٢).

(٧٩) ينظر: مقال استدلالات أصولية في إثبات جواز الإضرابات والاعتصامات والمهرجانات الخطابية والمسيرات السلمية، لعبد الرحمن الشايجي، على موقع مفكرة الإسلام.

(٨٠) ينظر: البداية والنهاية، لابن كثير، (٢٥٥/٨)، وقال ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (٥٢٧/٤-٥٢٨): "وقلّ من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ما تولد على فعله من الشر أعظم مما تولد من الخير".

(٨١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، (١٢٦/٢٨).

(٨٢) في جثمان إنس: أي في جسم إنس، أخرجه في كتاب (٣٣) الإمارة، باب (١٣) وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، وفي كل حال، وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة، (١٤٧٥/٣)، برقم (١٨٤٧)، وحكم عليه الدارقطني بالإرسال، لكن ذكر النووي أنه يصح بالحديث قبله، ينظر: شرح النووي على مسلم، (٢٣٧/١٢).

(٨٣) أخرجه البخاري في كتاب (٩٦) الفتن، باب (٢) قول النبي ﷺ: "سترون بعدي أمورًا تنكرونها"، (٢٥٨٨/٦)، برقم (٦٦٤٧)، ومسلم في كتاب (٣٣) الإمارة، باب (٨) وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية، (١٤٦٩/٣)، برقم (١٧٠٩).

(٨٤) ينظر: مجموع فتاوى ابن باز، (١١٩/٧).

(٨٥) شرح مسلم، (٢٢٩/١٢).

(٨٦) ينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، (١٣٣/٤).

(٨٧) ينظر: نظرية الخروج في الفقه السياسي الإسلامي، لكامل رباع، ص(٢٠٥).

(٨٨) الأثرة: الاستبداد والاختصاص بالأموال التي من حقها أن تكون مشتركة للجميع، ينظر: غريب الحديث، لابن الجوزي، (١٠/١).

(٨٩) أخرجه البخاري في كتاب (٦٥) المناقب، باب (٢٢) علامات النبوة في الإسلام، (١٣١٨/٣)، برقم (٣٤٠٨)، ومسلم في كتاب (٣٣) الإمارة، باب (١٠) وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول، (١٤٧٢/٣)، برقم (١٨٤٣).

(٩٠) أخرجه البخاري في كتاب (٩٦) الفتن، باب (٢) قول النبي ﷺ: "سترون بعدي أمورًا تنكرونها"، (٢٥٨٨/٦)، برقم (٦٦٤٥)، ومسلم في كتاب (٣٣) الإمارة، باب (١٣) وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، وفي كل حال، وتحريم الخروج على الطاعة، ومفارقة الجماعة، (١٤٧٧/٣)، برقم (١٨٤٩).

(٩١) ينظر: شرح النووي على مسلم، (٢٣٢/١٢).

(٩٢) أخرجه مسلم في كتاب (١) الإيمان، باب (٢٣) بيان أن الدين النصيحة، (٧٤/١)، برقم (٩٥).

(٩٣) أخرجه أحمد، (١٣١/١٨)، برقم (١١٥٨٧)، وأبو داود في كتاب (٣٨) الملاحم، باب (١٧) الأمر والنهي، (٢١٧/٤)، برقم (٤٣٤٦)، والترمذي في أبواب الفتن عن رسول الله ﷺ، باب (١٣) ما جاء أن أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر، (٤١/٤)، برقم (٢١٧٤)، وابن ماجه في كتاب (٣٦) الفتن، باب (٢٠) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، (١٣٢٦/٢)، برقم (٤٠١١)، وحسّنه بمجموع طرقه أحمد سليمان في حكم المظاهرات في الإسلام، ص(١٤٧).

(٩٤) أخرجه مسلم في كتاب (٥٣) الزهد والرقائق، باب (٧) عقوبة من يأمر بالمعروف ولا يفعله، وينهى عن المنكر ويفعله، (٢٢٩٠/٤)، برقم (٢٩٨٩).

(٩٥) فتح الباري، (٨/١٣).

(٩٦) السيل الجرار، ص(٩٦٥)، وينظر: الآداب الشرعية، لابن مفلح، (١٩٦/١)، ومعاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة، لعبد السلام بن برجس، ص(١٠٦)، والخروج على الحاكم في الفكر السياسي الإسلامي، لجمال الحسيني أبو فرحة، ص(٢٦).

(٩٧) أخرجه أبو داود في كتاب (٤٢) الأدب، باب (١٣٣) في حق الجوار، (٥٠٤/٤)، برقم (٥١٥٥)، وقال الألباني: حسن صحيح.

(٩٨) نظرات شرعية في وسائل التعبير العصرية، لسعود الفنيسان، نشر على موقع مركز التأصيل للدراسات والبحوث.

(٩٩) ذئرن النساء: أي اجترأن ونشزن، أخرجه أبو داود في كتاب (١٢) النكاح، باب (٤٣) في الضرب النساء، (٢١١/٢)، برقم (٢١٤٨)، وابن ماجه في كتاب (٩) النكاح، باب (٥١) ضرب النساء، (٦٣٨/١)، برقم (١٩٨٥).

(١٠٠) ينظر: نظرات شرعية في وسائل التعبير العصرية، لسعود الفنيسان، نشر على موقع مركز التأصيل للدراسات والبحوث.

(١٠١) كرار: أي راجعون للحرب بعد الانصراف منها، ينظر: غريب الحديث، للخطابي، (٣٣١/١).

(١٠٢) (١٢٨/٢)، بدون إسناد، ينظر: الدفاع عن الحديث النبوي والسيرة، للألباني، ص(٣١).

(١٠٣) سبق تخريجهما قريبًا.

(١٠٤) ينظر: حكم المظاهرات السلمية، لحاتم الشريف، مقال منشور في موقع الإسلام البوم.

(١٠٥) ينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، (١٢٣/٤)، والعواصم من القواصم، لابن العربي، ص(١٥١).

(١٠٦) كديد الطحين: الكديد: التراب الناعم، والطحين: المطحون، ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، (١١٦/٣).

(١٠٧) أخرجه في إسلام عمر بن الخطاب ﷺ، ص(٢٤٣)، برقم (١٩٣).

(١٠٨) في سنده إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب، ص(١٠٢): "متروك".

(١٠٩) أخرجه مسلم في كتاب (١) الإيمان، باب (٢٠) بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان، (٦٩/١)، برقم (٨٠).

(١١٠) جامع العلوم والحكم، (٢٤٨/٢).

(١١١) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية، (١٣٦/١)، وتشبيه الخسيس بأهل الخميس، للذهبي، ص(١١).

(١١٢) أخرجه أحمد (١٢٣/٩)، برقم (٥١١٤)، وأبو داود في كتاب (٣٣) اللباس، باب (٥) في لبس الشهرة، (٧٨/٤)، برقم (٤٠٣٣)، قال ابن تيمية في اقتضاء الصراط، ص(٨٢): "وهذا إسناد جيد".

(١١٣) ينظر: شرح النووي على مسلم، (٢٢٩/١٢).

(١١٤) ينظر: أحكام القرآن، للجصاص، (٨٥/١).

(١١٥) ينظر: شرح النووي على مسلم، (٢٢٩/١٢).

(١١٦) ينظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية، (٣٨٠/٨).

(١١٧) ينظر: الباب المفتوح، لابن عثيمين، (١٨/١٧٩).

(١١٨) ينظر: نظرية الخروج في الفقه السياسي الإسلامي، لكامل رباع، ص(١٩٧).

(١١٩) ينظر: المظاهرات في ميزان الشريعة الإسلامية، لعبد الرحمن الشثري، ص(٧٦-٨٢).

(١٢٠) (١٧٠٨/٤).

(١٢١) جامع العلوم والحكم، (١١٧/٢).

(١٢٢) (٨/١٣).

(١٢٣) ينظر: مسند أحمد، (٣٣٩/٢٨)، برقم (١٧١١٥)، وسنن أبي داود، (١٥٧/٤)، برقم (٤٢٥٤)، وجامع الترمذي، (٦٠/٤)، برقم (٢٢٠٢).

(١٢٤) ينظر: سنن النسائي، (٢٣٥/٦)، برقم (٣٦٠٨).

(١٢٥) حيث قدّرت بعض الإحصائيات عدد اللاجئين في العالم بشخص واحد بين كل ١٢٠ شخص يعيش على وجه الأرض، ينظر: حق اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي والقانون الدولي، لوليد الربيع، ص(٥٢٧).

(١٢٦) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، (١٥٢/١).

(١٢٧) التحرير والتنوير، (٢٣١/١٠).

(١٢٨) موسوعة السياسة، للكيالي، (٤٦٧/٥)، وينظر: حق اللجوء، لأحمد أبو الوفا، ص(٣٢)، وحقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، لصلاح الدين طلب، ص(١٦٢).

(١٢٩) ينظر: شرح السير الكبير، للسرخسي، ص(٢٥٢)، وحاشية الدسوقي، (١٩٠/٧)، وروضة الطالبين، للنووي، (٤٧١/٧)، وكشاف القناع، للبهوتي، (١٠٤/٣).

(١٣٠) ينظر: حقوق اللاجئين بين الشريعة والقانون، لعبد العزيز السعوي، ص(٥٥).

(١٣١) أخرجه أبو داود في كتاب (١٥) الجهاد، باب (١٠٥) النهى عن قتل من اعتصم بالسجود، (٣٤٩/٢)، برقم (٢٦٤٧)، والترمذي في باب (٤٢) ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين، (٢٠٧/٣)، برقم (١٦٠٤).

(١٣٢) أخرجه في باب (٤٢) ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين، (٢٠٧/٣)، برقم (١٦٠٥)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، (١٣٥/٢).

(١٣٣) ينظر: الأشباه والنظائر، لابن نجيم، (٩٥/١)، والمنثور في القواعد، للزركشي، (٣١٧/٢).

(١٣٤) المحلى، (١٢٥/١٢).

(١٣٥) ينظر: البداية والنهاية، لابن كثير، (١٦٨/٣)، وفتح الباري، لابن حجر، (٣٢٤/٧).

(١٣٦) أخرجه في كتاب (٤٤) الكفالة، باب (٤) جوار أبي بكر في عهد النبي ﷺ وعقده، (٨٠٣/٢)، برقم (٢١٧٥).

(١٣٧) انظر أحاديثها في صحيح البخاري، كتاب (٦٦) فضائل الصحابة، باب (٦٦) الهجرة إلى الحبشة.

(١٣٨) ينظر: أحكام القرآن، للشافعي، (١٧/٢)، والمغني، لابن قدامة، (٢٩٥/٩).

(١٣٩) في كتاب (٣٢) الجهاد والسير، باب (٢) تأمير الإمام الأمراء على البعوث، ووصية إياهم بآداب الغزو وغيرها، (١٣٥٦/٣)، برقم (١٧٣١).

(١٤٠) ينظر: قرار المجلس الأوروبي للإفتاء، (١٦/٣)، ولقاء الباب المفتوح، لابن عثيمين، رقم (٥٧).

(١٤١) سبق تخريجه.

(١٤٢) ينظر: الأقليات الإسلامية، وما يتعلق بها من أحكام، لمحمد درويش، ص(٨١).

(١٤٣) ص(١٣٨).

(١٤٤) ينظر: مدى ولاية الدولة الإسلامية على رعاياها المقيمين في بلاد غير المسلمين، لعثمان ضميرية، ص(١١٨).

(١٤٥) ينظر: المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وآخرون، (١٢٠/١)، وحقوق اللاجئين، للسعوي، ص(١٢١).

(١٤٦) ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة، (١٠٨/٢)، برقم (٢٣٩٣)، .

(١٤٧) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثلث، الجزء الثاني، ص(١١٠٣-١١٥٣)، وفتاوى المجلس الأوروبي، برقم (١٧/١)، وفتاوى الأقليات المسلمة، لابن عثيمين ص(١١٢)، وصناعة الفتوى وفقه الأقليات، لعبد الله بن بيه، ص(٢٨٥).

(١٤٨) ينظر: شرح السير الكبير، للسرخسي، (٢٢٢/٤)، والمدونة، لمالك، (٤٣٣/٣)، وكشاف القناع، للبهوتي، (٦٣/٣).

(١٤٩) أخرجه البخاري في كتاب (٩١) الديات، باب (١) قول الله تعالى: {ومن أحياها}، (٢٥٢٠/٦)، برقم (٦٤٨٠)، ومسلم في كتاب (١) الإيمان، باب (٤٢) قول النبي ﷺ من حمل علينا السلاح فليس منا، (٩٨/١)، برقم (١٦١).

(١٥٠) نقل الإجماع القرطبي في تفسيره، (١٨٣/١٠)، وينظر: شرح النووي على مسلم، (١٠٨/٢)، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية، (٥٣٩/٢٨)، وفقه المواطنة للمسلمين في أوروبا، لعبد المجيد النجار، ص(١٧١).

(١٥١) شرح السير الكبير، للسرخسي، ص(١٥١٧).

(١٥٢) ينظر: المعيار المعرب، للونشريسي، (١٣٧/٢-١٤٠).

(١٥٣) ينظر: مقاييس اللغة، لابن فارس، (١٦٧/٤)، ولسان العرب، لابن منظور، (٣١١/٣).

(١٥٤) الكليات، ص(٦٤٠)، وينظر: معجم لغة الفقهاء، لقلعجي وقنيبي، ص(٣٢٣).

(١٥٥) المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وآخرون، (٦٣٤/٢)، وينظر: فقه المتغيرات في علائق الدولة الإسلامية بغير المسلمين، لسعد العتيبي، (٣٣١/١)، والوفاء بالعهود والمواثيق في الشريعة الإسلامية، لعبد الله الحجيلي، ص(٣٠٩).

(١٥٦) ينظر: مقاييس اللغة، لابن فارس، (٩١/٢).

(١٥٧) درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، لعلي حيدر، (٥٧٨/٤).

(١٥٨) التحكيم والتحاكم الدولي، لعجيل النشمي، ص(٢٤).

(١٥٩) ينظر: السيرة النبوية، لابن كثير، (٢٨٠/١)، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، (٢١٧/٩).

(١٦٠) الحكم الشرعي في التحاكم إلى القوانين الدولية، لعجيل النشمي، ص(٧).

(١٦١) أحكام القرآن، لابن العربي، (١٧٩/٣).

(١٦٢) منح الجليل، لعليش، (٢٨٤/٨).

(١٦٣) ينظر: الدولة الإسلامية والأحلاف والمواثيق الدولية، لسر الختم عثمان الأمين، ص(١٣٢)، وأصول العلاقات الدولية في فقه الإمام محمد ابن الحسن الشيباني، لعثمان ضميرية، (٦٦٩/١).

(١٦٤) في أبواب الأحكام عن رسول الله ﷺ، باب (١٧) ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس، (٢٨/٣)، برقم (١٣٥٢).

(١٦٥) منح الجليل، (٢٨٤/٨).

(١٦٦) تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، لابن فرحون، (٦٣/١).

(١٦٧) تفسير ابن كثير، (١٣١/٣)، وينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، (٣٧٢/٣٥-٣٧٣)، وإعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم، (٤٠/١).

(١٦٨) ينظر: العضوية في المنظمات الدولية، لمحمد مصطفى، ص(٦).

(١٦٩) ينظر: آثار الحرب في الفقه الإسلامي، لوهبة الزحيلي، ص(٧٦٨).

(١٧٠) أخرجه البخاري في كتاب (٦٦) فضائل الصحابة، باب (٤٢) مناقب سعد بن معاذ ﷺ (١٣٨٤/٣)، برقم (٣٥٩٣)، ومسلم في كتاب (٣٢) الجهاد والسير، باب (٢٢) جواز قتال من نقض العهد، وجواز إنزال أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم، (١٣٨٨/٣)، برقم (١٧٦٨).

(١٧١) ينظر: التحالفات السياسية في الإسلام، لسلمان الداية، ص(١٧٩)، وأحكام التحالف السياسي، لمحمد عنيني، ص(١٣٧).

(١٧٢) ينظر: البداية والنهاية، لابن كثير، (٨٤/٣)، والدولة الإسلامية والأحلاف والمواثيق الدولية، لسر الختم عثمان الأمين، ص(١٣٦).

(١٧٣) أخرجه أحمد، (٢١٢/٣١)، برقم (١٨٩١٠)، وإسناده حسن.

(١٧٤) الرسول أو السفير: هو المصلح بين القوم، ينظر: طلبة الطلبة، للنسفي، ص(١٣٩)، ويراجع: شروط الحصانة الاسلامية في: فقه المتغيرات في علائق الدولة الإسلامية بغير المسلمين، لسعد العتيبي، (٦١٦/١-٦١٨).

(١٧٥) ينظر: البداية والنهاية، لابن كثير، (٨٤/٣)، والدولة الإسلامية والأحلاف والمواثيق الدولية، لسر الختم عثمان الأمين، ص(١٣٦).

(١٧٦) الدبلوماسية: كلمة أعجمية، أصل معناها: (يطوى)؛ إذ كانت كتب المعاهدات تحفظ، بعد أن تطوى طيتين، ثم أطلق هذا المصطلح على: علم وفن ممارسة التمثيل الخارجي، بوساطة هيئة من الممثلين السياسيين، تعرف بالهيئة الدبلوماسية أو بالسلك الدبلوماسي، ينظر: الحصانات الدبلوماسية، لعارف خليل، ص(٤٢٦)، والحصانات والامتيازات الدبلوماسية،

لوليد الربيع، ص(٦).

(١٧٧) لا أخيس العهد: لا أفسده، ولا أحبس البرد: أي الرسل الواردين إليّ، ينظر: الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، (٤٠٤/١)، والنهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، (١١٥/١).

(١٧٨) في كتاب (١٥) الجهاد، باب (١٦٣) في الإمام يستجن به في العهود، (٣٧/٣)، برقم (٢٧٦٠)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود.

(١٧٩) (٣٠٦/٦)، برقم (٣٧٦١)، وقال محققو المسند: "حديث صحيح".

(١٨٠) وأجيزوا الوفد: أعطوهم جائزتهم، أخرجه البخاري في كتاب (٦٠) الجهاد والسير، باب (١٧٢) جوائز الوفد، (١١١١/٣)، برقم (٢٨٨٨)، ومسلم في كتاب (٢٥) الوصية، باب (٥) ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه، (١٢٥٧/٣)، برقم (١٦٣٧).

(١٨١) سبق تخريجه، ص(١٧).

(١٨٢) ينظر: بدائع الصنائع، للكاساني، (٨/٧)، وروضة الطالبين، للنووي، (١٦٢/٨)، وكشاف القناع، للبهوتي، (٣٦١/٦).

(١٨٣) ينظر: (٥٥/٤).

(١٨٤) ينظر: تسليم المطلوبين بين الدول، وأحكامه، لزياد المشوخي، ص(٢١٢).

(١٨٥) أخرجه البخاري في كتاب (٥) المظالم، باب (٤) لا يظلم المسلمُ المسلمَ ولا يسلمه، (٨٦٢/٢)، برقم (٢٣١٠)، ومسلم في كتاب (٤٥) البرّ والصلة والآداب، باب (١٥) تحريم الظلم، (١٩٩٦/٤)، برقم (٢٥٨٠).

(١٨٦) أخرجه البخاري في كتاب (٥٨) الشروط، باب (١٥) الشروط في الجهاد، والمصالحة مع أهل الحرب، وكتابة الشروط، (٩٧٤/٢)، برقم (٢٥٨١).

(١٨٧) ينظر: الأم، للشافعي، (٢٠٤/٤)، والمغني، لابن قدامة، (٣٠١/٩).

(١٨٨) ينظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، للعز بن عبد السلام، (٩٥/١).

(١٨٩) ينظر: مواهب الجليل، للحطاب، (٣٨٦/٣).

(١٩٠) أخرجه البخاري في أبواب (٦٢) الجزية والموادعة، باب (١٧) إثم من عاهد، ثم غدر، (١١٦٢/٣)، برقم (٣٠١١)، ومسلم في كتاب (٣٢) الجهاد والسير، باب (٣٤) صلح الحديبية في الحديبية، (١٤١١/٣)، برقم (١٧٨٥).

(١٩١) ينظر: حاشيتا قليوبي وعميرة على شرح المحلي للمنهاج، (٢٤٠/٤).

(١٩٢) ينظر: البناية شرح الهداية، للعيني، (١٣٦/٧).

(١٩٣) ينظر: أحكام القرآن، للجصاص، (٩٠/٣)، والأم، للشافعي، (١٨٩/٤).

(١٩٤) أحكام القرآن، لابن العربي، (١٣٢/٤).

(١٩٥) ينظر: المبسوط، للسرخسي، (٨٧/١٠)، وأحكام القرآن، لابن العربي، (١٣٢/٤)، والأم، للشافعي، (١٨٨/٤)، والمغني، لابن قدامة، (٢٩٧/٩).

(١٩٦) ينظر: مصنف عبد الرزاق، (٣٦٧/٥)، برقم (٩٧٣٧)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد، (١١٩/٦): "فيه محمد بن

عمرو، وحديثه حسن، وبقية رجاله ثقات".

(١٩٧) ينظر: قرارات المجمع الفقهي الإسلامي للرابطة بمكة، ص(٦١)، قرار رقم: ٦١ (١١/٢)، والحكم الشرعي في التحاكم إلى القوانين الدولية، لعجيل النشمي، ص(١٨)، وأفتى به صالح آل الشيخ عند الضرورة، ينظر: العمل القضائي خارج ديار الإسلام، لوليد المنيسي، ص(٣٧).

(١٩٨) شرح مختصر خليل، للخرشي، (٣/١٥٠-١٥١).

(١٩٩) شرح النووي على مسلم، (١٢/١٤٣).

(٢٠٠) ينظر: المعاهدات الدولية في فقه الإمام محمد بن الحسن الشيباني، لعثمان ضميرية، ص(١٥٨).

(٢٠١) شرح السير الكبير، للسرخسي، ص(١٧٥٠).

قائمة المراجع

١- آثار الحرب في الفقه الإسلامي، لوهبة الزحيلي، نشر دار الفكر، ط٣، ١٤١٦هـ.

٢- أحكام التحالف السياسي في الفقه الإسلامي، لمحمد عزت صالح عنيني، رسالة ماجستير قدمت لجامعة النجاح الوطنية، بنابلس، ٢٠٠٨م.

٣- الأحكام السلطانية، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري البغدادي، نشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بمصر، ط١، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.

٤- الأحكام السلطانية، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين ابن الفراء، الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٥- أحكام القرآن، لأبي بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي الحنفي، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٣٣٥هـ.

٦- أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي، نشر دار الفكر، بيروت .

٧- أحكام القرآن، لأحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي، الناشر : مكتبة الخانجي — القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ- ١٩٩٤م.

٨- الآداب الشرعية والمنح المرعية، لأبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٩- استدلالات أصولية في إثبات جواز الإضرابات والاعتصامات والمهرجانات الخطابية والمسيرات السلمية، لعبد الرحمن الشايجي، نشر موقع مفكرة الإسلام.

١٠- الأشباه والنظائر، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، الناشر: دار الكتب العلمية، لطبعة: الأولى ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

١١- الأشباه والنظائر، لزين الدين بن إبراهيم ابن نجيم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٢- الأشباه والنظائر، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى،

١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

١٣- أصول العلاقات الدولية في فقه الإمام محمد بن الحسن، لعثمان جمعة ضميرية، نشر دار المعالي، ط١، ١٤١٩، ١٩٩٩م.

١٤- الاعتصام، لأبي إسحاق الشاطبي، دار النشر : المكتبة التجارية الكبرى – مصر.

١٥- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.

١٦- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، المحقق: ناصر عبد الكريم العقل، الناشر: دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة: السابعة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٧- الأقليات الإسلامية، وما يتعلق بها من أحكام في العبادات والإمارة والجهاد، لمحمد بن درويش بن محمد سلامة، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

١٨- الأم، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١٩- الانتخاب للولايات العامة، حقيقته وأحكامه، لمحمد بن عبد الرحمن الأحمري، رسالة ماجستير قدمت بجامعة أم القرى، ١٤٢٩هـ.

٢٠- الانتخابات وأحكامها في الفقه الإسلامي، لفهد بن صالح بن عبد العزيز العجلان، نشر دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ.

٢١- أهل الحلّ والعقد، صفاتهم ووظائفهم، لعبد الله بن إبراهيم الطريقي، كتاب شهري يصدر عن رابطة العالم الإسلامي بمكة، السنة ١٧، العدد ١٨٥، ١٤١٩هـ.

٢٢- البداية والنهاية، لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، الناشر: هجر للطباعة والنشر – الجيزة، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٢٣- بدائع الصنائع، لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٤- البناية في شرح الهداية، لأبي محمد محمود بن أحمد العيني، نشر دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٢٥- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزّاق الزَّبيدي، الناشر: دار الهداية.

٢٦- التاريخ الإسلامي، لمحمود شاكر، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، ط٨، ١٤٢١هـ.

٢٧- تاريخ الطبري: تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري، لمحمد بن جرير الطبري، الناشر: دار التراث – بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ..

٢٨- تبصرة الحكام، لإبراهيم بن شمس الدين أبي عبد الله محمد بن فرحون اليعمري المالكي، نشر دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ.

٢٩- التحالفات السياسية في الإسلام، لسلمان نصر أحمد الداية، بحث نشر بمجلة الجامعة الإسلامية بغزة، المجلد ٢١، العدد الثاني، ٢٠١٣م.

٣٠- التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، لعلي بن سليمان المرداوي الدمشقي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٣١- التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي، الناشر : الدار التونسية للنشر — تونس، ١٩٨٤هـ.

٣٢- التحكيم والتحاكم الدولي في الشريعة الإسلامية، لعجيل بن جاسم النشمي، بحث مقدم للدورة العادية التاسعة للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث المنعقدة في فرنسا.

٣٣- التدرج في التشريع والتطبيق في الشريعة الإسلامية، لمحمد مصطفى الزحيلي، نشر إدارة البحوث والدراسات، الكويت، ط١، ١٤٢٠هـ.

٣٤- التدرج في تطبيق الشريعة الإسلامية، لمحمد عبد الغفار الشريف، نشر دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .

٣٥- تدوين الدستور الإسلامي، لأبي الأعلى المودودي، نشر مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١١هـ.

٣٦- تسليم المطلوبين بين الدول، وأحكامه في الفقه الإسلامي، لزياد بن عابد المشوخي، نشر دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ.

٣٧- تشبيه الخسيس بأهل الخميس، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، نشر في مجلة الحكمة، العدد٤، ١٤٢٥هـ.

٣٨- التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، لصلاح الصاوي، نشر دار الإعلام الدولي، ط١، ١٩٩٢م.

٣٩- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، لمحمد رشيد بن علي رضا، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.

٤٠- تفسير القرآن العظيم، لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، نشر دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م .

٤١- تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، الناشر: دار الرشيد — سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ— ١٩٨٦م.

٤٢- التقعيد الفقهي وأثره في الاجتهاد المعاصر، المعاملات المالية والمسائل الطبية أنموذجًا، ليحيى سعيدي، دار ابن حزم، ط١، ١٤٣١هـ.

٤٣- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ.

٤٤- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، لعبد الرحمن ابن رجب الحنبلي، الناشر: دار السلام، ط٢، ١٤٢٤هـ.

٤٥- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي الأنصاري، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط٥، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م .

٤٦- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، وبالهامش تقريرات العلامة المحقق محمد بن أحمد بن محمد الملقب عليش، خرج آياته وأحاديثه محمد عبد الله شاهين، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٤٧- حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع، لحسن بن محمد بن محمود العطار، الناشر: دار الكتب العلمية.

٤٨- حاشيتا قليوبي وعميرة على شرح المحلي للمنهاج، لأحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي، الناشر: دار الفكر، ١٤١٩هـ.

٤٩- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي ﷺ، لعلي بن محمد الماوردي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٥٠- الحصانات الدبلوماسية بين الإسلام والقانون الدولي، لعارف خليل أبو عيد، نشر بمجلة الشريعة والقانون، العدد ٣٥، ١٤٢٩هـ.

٥١- الحصانات والامتيازات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي والقانون الدولي، لوليد بن خالد الربيع، بحث منشور على النت.

٥٢- حق اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي والقانون الدولي، لوليد بن خالد الربيع، جامعة الكويت، بحث منشور على النت.

٥٣- حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للاجئين، لأحمد أبو الوفا، نشر جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٣٠هـ.

٥٤- حقوق اللاجئين بين الشريعة والقانون، لعبد العزيز السعوي، رسالة ماجستير قدمت لجامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٢٧هـ.

٥٥- حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، لصلاح الدين طلب فرج، بحث نشر في مجلة الجامعة الإسلامية بغزة، المجلد ١٧، العدد ١، ٢٠٠٩م.

٥٦- الحكم الشرعي في التحاكم إلى القوانين الدولية، لعجيل جاسم النشمي، بحث مقدم للمؤتمر الثامن للهيئات الشرعية بالبحرين، ١٤٣٠هـ.

٥٧- حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية، لعمر سليمان الأشقر، نشر دار النفائس، الأردن، ط٢، ١٤٢٩هـ.

٥٨- حكم المظاهرات السلمية، لحاتم الشريف، مقال منشور في موقع الإسلام اليوم.

٥٩- الخروج على الحاكم في الفكر السياسي الإسلامي، لجمال الحسيني أبو فرحة، نشر مركز الحضارة العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م.

٦٠- درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، لعلي حيدر خواجه أمين أفندي، تعريب: فهمي الحسيني، الناشر: دار الجيل، ط١، ١٤١١هـ.

٦١- الدرر السنية في الأجوبة النجدية، حققه: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة : السادسة، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٦٢- الدفاع عن الحديث النبوي والسيرة، للألباني، ص(٣١)، منشورات مؤسسة ومكتبة الخافقين، بدمشق.

٦٣- الدولة الإسلامية والأحلاف والمواثيق الدولية، لسر الختم عثمان الأمين، بحث نشر في جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، العدد١٢، ١٤٣٧هـ.

٦٤- الديمقراطية ومشاركة المسلم في الانتخابات، لعبد الكريم زيدان، نشر المجمع الفقهي للرابطة، بمكة.

٦٥- روضة الطالبين وعمدة المفتين، للنووي، إشراف زهير الشاويش، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣،

١٤١٢هـ-١٩٩١م .

٦٦- زاد المسير في علم التفسير، لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي البغدادي، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٦٧- السلسلة الصحيحة، لمحمد ناصر الدين الألباني، الناشر : مكتبة المعارف – الرياض.

٦٨- السلطة التشريعية في نظام الحكم الإسلامي والنظم المعاصرة (الوضعية)، لضو مفتاح غمق، نشر ELGA، مالطا، ٢٠٠٢م.

٦٩- سنن ابن ماجه، نشر بيت الأفكار الدولية، الرياض.

٧٠- سنن أبي داود، نشر بيت الأفكار الدولية، الرياض .

٧١- سنن الترمذي، نشر بيت الأفكار الدولية، الرياض.

٧٢- سنن النسائي، نشر بيت الأفكار الدولية، الرياض.

٧٣- السيرة النبوية، لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، الناشر: دار المعرفة بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٦م.

٧٤- السيرة النبوية، لعبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، المحقق: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة.

٧٥- سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، لعبد الله بن عبد الحكم بن أعين، الناشر: عالم الكتب – بيروت، ط٦، ١٤٠٤هـ.

٧٦- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق محمود إبراهيم زايد، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .

٧٧- شرح السير الكبير، لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، الناشر: الشركة الشرقية للإعلانات، ١٩٧١م.

٧٨- شرح القواعد الفقهية، لأحمد بن الشيخ محمد الزرقا، الناشر: دار القلم – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٧٩- صحيح الإمام مسلم بشرح الإمام النووي، المسمى المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ليحيى بن شرف النووي، حقق أصوله خليل مأمون شيحا، نشر دار المعرفة، بيروت، ط٤، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م .

٨٠- صحيح البخاري، نشر دار السلام، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٨١- صحيح مسلم، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، نشر بيت الأفكار الدولية، ١٤٢٩هـ-١٩٩٨م .

٨٢- صناعة الفتوى وفقه الأقليات، لعبد الله بن بيه، بحث في المكتبة الشاملة.

٨٣- ضوابط المظاهرات، لأنس مصطفى حسين أبو عطا، نشر في مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢١، العدد١، ٢٠٠٥م.

٨٤- طلبة الطلبة، لعمر بن محمد النسفي، الناشر: المطبعة العامرة، مكتبة المثنى ببغداد، ١٣١١هـ..

٨٥- العضوية في المنظمات الدولية، لمحمد مصطفى يونس، بجامعة الأزهر، بحث منشور على النت.

٨٦- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لمحمود بن أحمد الحنفي بدر الدين العيني، نشر دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٨٧- العمل القضائي خارج ديار الإسلام، ما يحل منه وما يحرم، لوليد بن إدريس المنيسي، نشر في المؤتمر الخامس لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، المنامة، ١٤٢٨هـ.

٨٨- العواصم من القواصم، لمحمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري، الناشر: دار الجيل بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ.

٨٩- غريب الحديث، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .

٩٠- غريب الحديث، لحمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، حققه عبد الكريم إبراهيم الغرباوي, وخرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: دار الفكر، ١٤٠٢هـ.

٩١- غمز عيون البصائر شرح كتاب الاشباه والنظائر، لأحمد بن محمد الحنفي الحموي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٩٢- الفائق في غريب الحديث، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٩٣- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمعها أحمد بن عبد الرزاق الدويش، الناشر : الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.

٩٤- فتاوى وبحوث وبيانات المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، جمع وفهرسة موقع ملتقى أهل الحديث.

٩٥- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نشر دار الفكر، بيروت، إعادة الطبع، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م .

٩٦- الفروق: أنوار البروق في أنواء الفروق، لأحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، الناشر: عالم الكتب.

٩٧- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة.

٩٨- فضائل الصحابة، لأحمد بن حنبل، الناشر : مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٩٩- فضائل الصحابة، لأحمد بن شعيب النسائي، الناشر : دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٠٠- فقه السيرة، لمحمد الغزالي السقا، الناشر: دار القلم – دمشق، تخريج الأحاديث: محمد ناصر الدين الألباني، ط١، ١٤٢٧هـ.

١٠١- فقه المتغيرات في علائق الدولة الإسلامية بغير المسلمين، لسعد بن مطر العتيبي، نشر دار الفضيلة، السعودية، ط١، ١٤٣٠هـ.

١٠٢- فقه المواطنة للمسلمين في أوروبا، لعبد المجيد النجار، نشر المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث.

١٠٣- القاموس المحيط، لمجد الدين بن يعقوب الفيروزآبادي، ضبط يوسف البقاعي، نشر دار الفكر، بيروت،

١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .

١٠٤- قرارات المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، من الدورة الأولى (١٣٩٨ هـ) - الدورة التاسعة عشرة (١٤٢٨هـ)، من القرار رقم (١) إلى القرار رقم (١١٢).

١٠٥- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لعبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية — القاهرة، ١٤١٤هـ.

١٠٦- القواعد الفقهية الكبرى، وما تفرع منها، لصالح بن غانم السدلان، نشر دار بلنسية، الرياض، ١٤١٧هـ.

١٠٧- القواعد الفقهية، ليعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، نشر دار الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

١٠٨- كشاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي، نشر مكتبة النصر الحديثة، الرياض .

١٠٩- الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، الناشر: مؤسسة الرسالة — بيروت.

١١٠- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، نشر دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١١١- لقاء الباب المفتوح، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية.

١١٢- المبسوط، لشمس الدين السرخسي، نشر دار المعرفة، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

١١٣- مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، المؤلف: تصدر عن منظمة المؤتمر الاسلامي بجدة.

١١٤- مجمع الزوائد، ومنبع الفوائد، لعلي بن أبي بكر الهيثمي، نشر دار الكتب العلمية — بيروت، ١٤٠٨هـ.

١١٥- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع عبد الرحمن بن قاسم، وساعده ابنه محمد، توزيع مكتبة المتنبي، الدمام .

١١٦- المحلى بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق د. عبد الغفار سليمان البنداري، نشر دار الفكر، بيروت.

١١٧- المخاطرة بالنفس في القتال، وحكمها في الشريعة الإسلامية، لسهيل محمد الأحمد، ماجستير، بالجامعة الأردنية، ٢٠٠٣م.

١١٨- المدونة الكبرى، لمالك بن أنس الأصبحي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

١١٩- مدى ولاية الدولة الإسلامية على رعاياها المقيمين في بلاد غير المسلمين، لعثمان جمعة ضميرية، نشر في مجلة الشريعة والقانون، العدد ٢٤، ١٤٢٩هـ.

١٢٠- المرأة بين الفقه والقانون، لمصطفى السباعي، نشر دار الوراق، الرياض، ط٧، ١٤٢٩هـ.

١٢١- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .

١٢٢- مشاركة المسلم للانتخابات مع غير المسلمين، شروطها وضوابطها الشرعية، لعمر بن عبدالله السبيل، نشر المجمع

الفقهي للرابطة، بمكة.

١٢٣- المصلحة المرسلة، محاولة لبسطها، ونظرة فيها، لعلي محمد جريشة، نشر الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، السنة العاشرة - العدد الثالث، ذو الحجة ١٣٩٧هـ نوفمبر - تشرين ثاني ١٩٧٧م.

١٢٤- مصنف عبد الرزاق، حققه حبيب الرحمن الأعظمي، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م .

١٢٥- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، لمصطفى السيوطي الرحيباني، نشر المكتب الإسلامي، دمشق، ط٣، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .

١٢٦- المظاهرات في ميزان الشريعة الإسلامية، لعبد الرحمن بن سعد الشثري، ط١، الرياض، د.ن، ١٤٣٢هـ.

١٢٧- المعارضة السياسية وضوابطها في الشريعة الإسلامية، لمحمد علي مصلح، رسالة ماجستير قدمت في جامعة النجاح، بنابلس، ١٤٢٣هـ.

١٢٨- معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة، لعبد السلام بن برجس آل عبد الكريم، نشر مكتبة الرشد، الرياض، ط٧، ١٤٢٧هـ.

١٢٩- المعاهدات الدولية في فقه الإمام محمد بن الحسن الشيباني، لعثمان جمعة ضميرية، كتاب شهري يصدر عن رابطة العالم الإسلامي بمكة، السنة ١٥، العدد ١٧٧. ١٤١٧هـ.

١٣٠- معجم المقاييس في اللغة، لابن فارس، حققه شهاب الدين أبو عمر، نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

١٣١- المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، دار النشر : دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية.

١٣٢- معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي وحامد صادق قنيبي، الناشر: دار النفائس، ط٢، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٣٣- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، لأحمد الونشريسي، نشر وزارة الأوقاف المغربية، ١٤٠١هـ.

١٣٤- المغني والشرح الكبير على متن المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، لموفق الدين وشمس الدين ابني قدامة، نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

١٣٥- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، نشر دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .

١٣٦- من فقه الدولة في الإسلام، ليوسف القرضاوي، نشر دار الشروق، القاهرة، ط٣، ١٤٢٢هـ.

١٣٧- المنثور في القواعد الفقهية، لمحمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية، ط٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١٣٨- منح الجليل على مختصر العلامة خليل، وبهامشه حاشيته المسماة تسهيل منح الجليل، لمحمد عليش، نشر دار صادر.

١٣٩- منهاج السنة النبوية، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، الناشر: مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٤٠- الموافقات، لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، الناشر: دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٤١- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، لمحمد بن محمد الحطاب الرُّعيني المالكي، الناشر: دار الفكر، ط٣، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٤٢- موسوعة السياسة، لعبد الوهاب الكيالي، نشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

١٤٣- الموسوعة الميسرة في فقه القضايا المعاصرة، قسم العبادات، لمركز التميز البحثي، بجامعة محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٣٥هـ.

١٤٤- نظرات شرعية في وسائل التعبير العصرية، لسعود الفنيسان، نشر على موقع مركز التأصيل للدراسات والبحوث.

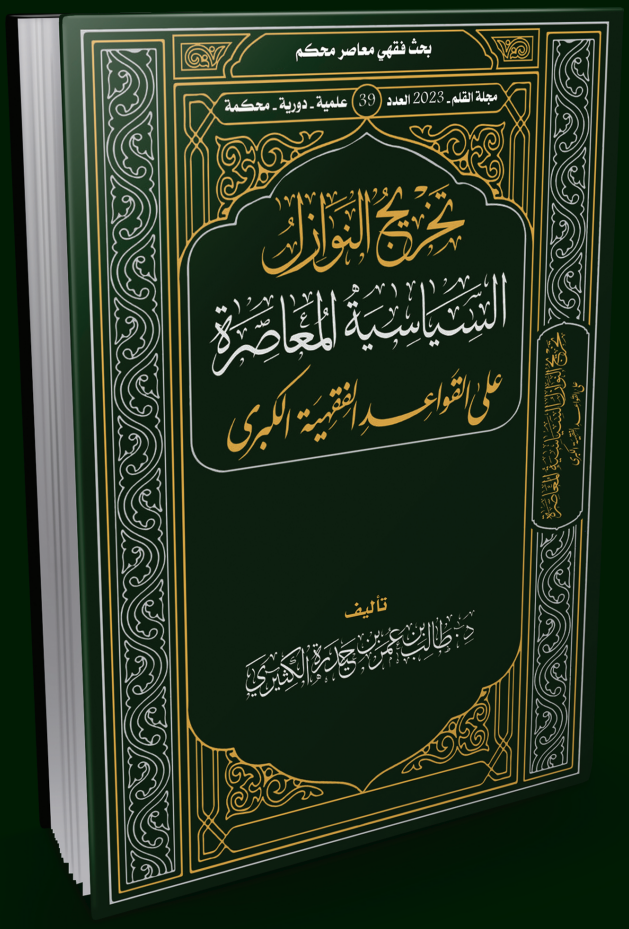
١٤٥- نظرية الخروج في الفقه السياسي الإسلامي، لكامل علي إبراهيم رباع، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

١٤٦- النهاية في غريب الحديث والأثر، للمبارك بن محمد بن الأثير الجزري، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٤٧- واقعنا المعاصر، لمحمد قطب، نشر دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ.

١٤٨- الوفاء بالعهود والمواثيق في الشريعة الإسلامية، لعبد الله بن محمد الحجيلي، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٢٨هـ.

١٤٩- ولاية المرأة في الفقه الإسلامي، لحافظ محمد أنور، نشر دار بلنسية، الرياض، ١٤٢٠هـ.



@blagh1434Talebkh
t.me/talebkh1
www.talebkh.net
طالب بن عمر الكثيري